الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية:الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية

تخصص: إدارة محلية

مذكرة لنيل شهادة الماستر

الرقمـــــنة في الإدارة المحـــــلية
بلدية حمام الضلعة نموذجا

من إعداد الطالبين:
- مرزوقي مسعود
- بن حليمة حسينة

تحت إشراف الأستاذ:
– زايدي عبد العزيز

السـنة الجامـعية: 2024/2023

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): مرزوقي مسعود ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 201424313 والصادرة بتاريخ: 2017/03/16

المسجل(ة) بكلية / معهد: الحقوق والعلوم السياسية قسم: العلوم السياسية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: الرقمنة في الإدارة المحلية بلدية حمام الضلعة نموذجا

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 03 جوان 2024

شوهد على التوقيع
السيد: حسن عقبي
حمام الضلعة
عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه المتصرف الإقليمي
حسن عقبي

ولاية المسيلة
08
بلدية حمام الضلعة

توقيع المعني (ة)

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): بن حليمة حسينة ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... طالبة

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 107404422 ..... الصادرة بتاريخ 2022/01/30

المسجل(ة) بكلية / معهد: الحقوق والعلوم السياسية ..... قسم: العلوم السياسية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: المرحلة في الإدارة المحلية بلدية حمام الضلعة نموذجا

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 03 جوان 2024

توقيع المعني (ة)

شوهد على التوقيع

السيد: ع

حمام الضلعة في:

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي

وبتفويض منه المتصرف الإقليمي

حسن عبي

ولاية المسيلة

بلدية حمام الضلعة

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وعرفان

الحمد لله وفقنا لهذا حمدا كثيرا كما يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه ومداد كلماته نتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير إلى الأستاذة المشرف "زايدي عبد العزيز " الذي لم يدّخر جهدا في توجيهنا ونشكر كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد، الشكر موصول أيضا لكل الأساتذة الذين درّسونا خلال مسارنا الجامعي.

إهـــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والديّا الكريمين حفظهما الله ورعاهما وبارك في عمرهما وجعلهما لي عزا وشموخا وإلهاما في هذه الحياة، أشكرهما من كل قلبي على جهودهما وتضحياتهما من أجلي.

كما أهديه إلى عائلتي الكريمة إخوتي وأخواتي وأبناء عمي وأصدقائي في الدراسة وفي العمل وخارجه، وإلى أستاذي المشرف زايدي عبد العزيز.

أهدي هذا العمل أيضا إلى كل أساتذتي وإلى عائلة قسم العلوم السياسية من كبيرهم إلى صغيرهم كل باسمه ومقامه.

كما لا أنسى كل شخص من قريب أو بعيد لم يبخل علينا ولو بكلمة طيبة

مسعود

إهـــــــداء

إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله، الذي لطالما احترق لينير لنا درب العلم والعلا، والذي كان دائما محفزا لكل خير، رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

إلى روح أخي الطاهرة التي غادرتنا فجأة ودون سابق إنذار، أخي الذي كان

قدوة لكل نجاح، ونموذجا للرجل المكافح ورمزا للعدل.

إلى التي سقتني حبا وحنانا وعطفاإلى التي أتنفس بحبها ولا أتخيل حياتي دونهاأمي الحبيبة.

إلى زوجي (الطيب) الذي وعد ووفى بأن كان لي سندا في حياتي العلمية والعملية والأسرية.

إلى أبنائي زهرات حياتي: شذى الريحان، محمد طه، أسيد.

إلى كل إخوتي وأخواتي وعائلاتهم.

إلى كل من يتمنى لي الخيرإلى كل من يتخذ العلم دربا.

حسينة

مقدمة

مقدمة:

يشهد عالمنا في الآونة الأخيرة تطورات كبيرة جدا وتحديات عديدة خلقت الكثير من الضغوط أمام الحكومات والمؤسسات على اختلاف مجالاتها وتخصصاتها وجب مواجهتها، من خلال مواكبة هذه التحديات، وتعد الثورة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي انبثق منها مصطلح الرقمنة أهم هذه التطورات التي مست جميع أنحاء العالم، مما دفع بالكثير من الدول والمنظمات والمؤسسات ومختلف الإدارات إلى التكيف مع هذه الثورة التكنولوجية للاستفادة القصوى من ثمارها، إلا أن هذا التوجه السريع نحو الرقمنة متوقف على مدى استعداد الأجهزة الحكومية لتبني هذه الأنظمة التكنولوجية المتطورة التي تختلف من دولة إلى أخرى نتيجة المتطلبات اللازمة لذلك.

والجزائر على غرار الكثير من الدول تبنت أسلوب الرقمنة في مختلف مؤسساتها وأجهزتها، ومن بين أهم الإدارات التي واكبت هذه التطورات الإدارة المحلية، عن طريق تطبيق الرقمنة، حيث أصبحت تسير على معطيات تكنولوجية وتقنيات حديثة وبرامج المعلوماتية، كل هذا من أجل تطوير مختلف هيئاتها لضمان تقديم خدماتها للمواطنين بشكل فعال وسريع، وكذا تحقيق التواصل بين مختلف المؤسسات والهيئات والأجهزة، من خلال الانتقال من الإدارة التي تعتمد على الأوراق وتتعامل بها إلى الإدارة الرقمية.

- **أهمية الدراسة:**

يعتبر موضوع الرقمنة في الإدارة المحلية موضوعا مهما، لأنه يعكس الانتقال من آلإدارة التقليدية إلى نموذج أكثر حداثة وتطورا، لذلك تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تربط بين الجانب العلمي الأكاديمي والجانب العلمي الميداني والتطبيقي، خاصة مع تزايد الاهتمام بتحسين التعاملات الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن، بالإضافة إلى الجزائر قد قطعت شوطا حاسما في مجال رقمنة الإدارة المحلية، وجب الوقوف عند مدى تحقيق أهداف الرقمنة في بلدية حمام الضلعة كنموذج عن باقي البلديات الأخرى.

- **أسباب اختبار الموضوع:**

تتنوع أسباب اختيار الموضوع بين أسباب موضوعية وأسباب ذاتية سنشرحها كما يلي:

الأسباب الموضوعية:تتمثل الأسباب الموضوعية فيما يلي:

- أهمية التوجه نحو الرقمنة في الإدارة المحلية لتحسين الخدمة العمومية وتحقيق متطلبات المواطن واختزال المسافات والوقت.
- الرغبة في التعرف إلى أي مدى يمكن القول أن الإدارة المحلية فعلا تبنت عملية الرقمنة وتمضي فيها قدما نحو الأمام.
- اختيار الرقمنة في الإدارة المحلية بالذات يرجع إلى حيوية هذه الإدارية وتعاملها اليومي مع المواطن أكثر من أي إدارة أخرى.
- المواطن في حياته العملية يحتاج دائما إلى الوثائق التي تصدر من الإدارة المحلية.

الأسباب الذاتية: وتتجلى فيما يلي:

- الرغبة في البحث والتحقق من مدى فعالية ونجاعة كل شي جديد.
- مواكبة التكنولوجيا ونتائجها.
- اختيار الرقمنة في الإدارة المحلية بالذات راجع إلى أن الطالب موظف حاليا في بلدية حمام الضلعة، أما الطالبة فكانت موظفة في وقت سابق طيلة أربع سنوات في نفس البلدية.
- توفر المراجع التي تعرضت للرقمنة وأثرها في العديد من الإدارات والمؤسسات.

- **أهداف الدراسة:**

أهداف لهذه الدراسة يمكن تلخيصها كما يلي:

- تبيين حقيقة تطبيق الرقمنة في الإدارة المحلية المحلية، وهل هذه الأخيرة بشكل خاص والدولة الجزائرية بشكل عام كانت على صواب في تبنيها للرقمنة ومجاراتها للتطورات التكنولوجية الحاصلة في إدارة مختلف المنظمات والحكومات في العالم، وهل فعلا حققت الأهداف المطلوبة من خلال ذلك.

- إزالة الغموض حول مدى تحقيق كل الفوائد المرجوة، مما يستدعي مواصلة المضي في تطبيق هذا الأسلوب وتطويره أكثر فأكثر وتخصيص وتوفير كل الموارد والمتطلبات اللازمة لذلك.
- تسليط الضوء على المورد البشري وتأثيره كفاءته وتحكمه في التقنيات الرقمية، ومدى اهتمام الإدارة المحلية بتطوير هذا المورد في مجال التحكم في تقنيات الرقمنة.

- **أدبيات الدراسة:**

كثيرة هي التي تناولت الرقمنة وبحثت فيها، وكذا بحثت في تأثيرها على مختلف المؤسسات التي طبقت فيها، وعلى مختلف أعمالها كالإدارة المحلية، وعن مدى تطوير وتحسين خدمات هذه المؤسسات والإدارات، ومن بين هذه الدراسات نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1. الدراسة التي قام بها طارق هامل والموسومة بـ: رقمنة الإدارة المحلية في الجزائر– بلدية برج بن عزوز أنموذجا– والتي جاءت إشكاليتها علة النحو التالي: كيف أثرت الرقمنة على مختلف خدمات الإدارة المحلية في الجزائر؟

وخلصت في الأخير إلى أن مشروع الرقمنة قد نجح في تقديم الخدمات للمواطنين بشكل أفضل على مستوى مختلف مكاتب البلدية.

2. الدراسة التي قامت بها رزاق جيهان، والمعنونة بـ: الرقمنة وانعكاساتها على الإدارة المحلية، وإشكاليتها هي: ما هي انعكاسات الرقمنة على الإدارة المحلية؟

حيث خلصت الدراسة في الأخير إلى أن الرقمنة ساهمت بشكل ملحوظ في تعزيز الخدمة العمومية رغم تسجيل بعض النقائص مثل غياب التنسيق بين القطاعات لتبادل الخبرات في مجال الإدارة الرقمية.

3. الدراسة التي قامت فوزية صادقي تحت عنوان دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية: دراسة تحليلية للجماعات المحلية، حيث بحثت في الإشكالية التالية:

كيف تساهم الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية بالجماعات المحلية الجزائرية؟

والتي انتهت إلى أن نجاح هذا المشروع مرتبط بعدة نقاط من بينها: قدرة الجماعات المحلية على إنجاز المشروع بمرونة. وبناء استراتيجية رقمية وإجراء تحول بما يتلاءم مع متطلبات البيئة الرقمية الجديدة.

ويعتبر موضوع الرقمنة في الإدارة المحلية إحدى الموضوعات التي حظيت ولا تزال تحظى بأهمية بالغة في ظل البيئة الرقمية الجديدة، لكي تنهض بوظائفها وتقوم بواجباتها بصورة تمكنها من إنجاز أهدافها، والإدارة المحلية تحتل مركزا هاما في الدولة باعتبارها الأداة القريبة من المواطنين وهي تلعب دور أساسي في تحقيق مصالح المواطنين، كل هاته الأسباب من شأنها أن تكون دافعا أساسيا للنهوض بها وتطويرها، ومن خلال كل هذا يمكن صياغة إشكالية بحثنا على النحو التالي:

إلى أي مدى ساهمت الرقمنة في تطوير الإدارة المحلية؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية الرئيسية بعض الأسئلة الفرعية:

- ما هو مفهوم الرقمنة ؟
- ما هو مفهوم الإدارة المحلية؟
- كيف طبقت الرقمنة في بلدية حمام الضلعة؟

- **فرضيات الدراسة:**

وللإجابة على الإشكالية تمت صياغة مجموعة من الفرضيات كإجابات مؤقتة، لنتحقق من صحتها أثناء الدراسة:

- الرقمنة هي استخدام تكنولوجيا الإعلام الآلي والاستفادة من كل مزاياها.
- الإدارة المحلية هي إحدى الأجهزة التي تمثل الدولة على المستوى المحلي.
- طبقت الرقمنة في حمام الضلعة ابتداء من شباك الحالة المدنية ثم انتقلت تدريجيا إلى شبابيك ومصالح أخرى.

- **منهج الدراسة:**

استخدمنا مجموعة من المناهج:

- **المنهج الوصفي:** وذلك من خلال الوصف الدقيق والتفصيلي لموضوع الإدارة الرقمية من خلال سرد أهم التعاريف والخصائص الخاصة بالإدارة الرقمية وكذلك التعريف بالخدمة العمومية وكذا بالبلدية وهيكلها التنظيم.
- **المنهج التاريخي:** من خلال عرض النشأة والتطور لكل من الرقمنة، والإدارة المحلية.
- **منهج دراسة الحالة:** الذي يسمح بإسقاط الدراسة على الواقع الميداني لتطبيق الرقمنة في بلدية حمام الضلعة.
- **المنهج التحليلي:** من خلال تحليل الموضوع والمعطيات والحصول على نتائج دقيقة بطريقة موضوعية.

- **صعوبات الدراسة:** تتمثل صعوبات الدراسة فيما يأتي:

- ضيق الوقت، لأن كلا الطالبين غير متفرغ للدراسة فقط، بل موظف له واجبات والتزامات.
- صعوبة الإلمام بموضوع الإدارة المحلية.

ورغبة منا للبحث في هذا الموضوع والإجابة على الإشكالية، وكذا الإجابة على الأسئلة الفرعية التي أثرناها، وكذا محاولة الإلمام بمختلف جوانب الموضوع، قمنا ببناء الخطة التالية والمتكونة من فصلين، والتي نفصلها على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي لكل من الرقمنة والإدارة المحلية

المبحث الأول: مفهوم الرقمنة

المطلب الأول: تعريف الرقمنة وخصائصها

المطلب الثاني: نشأة وتطور الرقمنة

المطلب الثالث: أهمية الرقمنة وأهدافها

المطلب الرابع: أسباب تبني الرقمنة وأساليبها

المطلب الخامس:متطلبات الرقمنة والمعدات المخصصة لها

المبحث الثاني:مفهوم الإدارة المحلية

المطلب الأول: تعريف الإدارة المحلية وتمييزها عن بعض المفاهيم المرتبطة بها

المطلب الثاني: نشأة وتطور الإدارة المحلية في الجزائر وأسباب الاعتماد عليها

المطلب الثالث: أهمية الإدارة المحلية ومستوياتها

المطلب الرابع: وظائف مقومات الإدارة المحلية

المطلب الخامس: أهمية الإدارة المحلية وأهدافها

الفصل الثاني:واقع الرقمنة في بلدية حمام الضلعة

المبحث الأول: تقديم عام لبلدية حمام الضلعة

المطلب الأول: تعريف بلدية حمام الضلعة ونشأتها

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبلدية حمام الضلعة

المبحث الثاني: تطبيقات الرقمنة في بلدية حمام الضلعة

المطلب الأول: البنية التحتية للرقمنة في بلدية حمام الضلعة

المطلب الثاني:أثار تطبيق الرقمنة في بلدية حمام الضلعة.

المطلب الثالث: تحليل استبيان حول نتائج تطبيق الرقمنة في بلدية حمام الضلعة.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي لكل من الرقمنة والإدارة المحلية

المبحث الأول: مفهوم الرقمنة

يركز هذا المبحث على كل ما يتعلق بالرقمنة بغية الإحاطة بها من كل جوانبها، من تعريف وخصائص وأهمية وأهداف وأساليب ونشأة وكذا أسباب تبنيها ومتطلبات لتطبيقها.

المطلب الأول: تعريف الرقمنة وخصائصها

يخصص هذا المطلب لاستعراض التعاريف التي قدمت للرقمنة (لغة واصطلاحا)، وكذا خصائصها التي أعطتها التميز والأهميّة.

الفرع الأول: تعريف الرقمنة

تعريف الرقمنة لغة:

تدل كلمة رقم في المعاجم اللغوية العربية على جملة من المعاني أهمها التعجيم والتبيين والكتابة والقلم والخط، ويقول ابن منظور "الرقم والترقيم تعجيم الكتاب يرقمه رقما أعجمه وبينه وكتاب مرقوم أ قد بين حروفه بعلاماتها من التنقيط" وقال عز وجل " كتاب مرقوم" كتاب مكتوب، والرقم: الكتابة والختم ...

تعريف الرقمنة اصطلاحا

يعرفها سعيد يقين على أنها " عملية نقل أي صنف من الوثائق إلى النمط الرقمي، وبذلك يصبح النص والصورة ثابتة أو المتحركة والصوت أو الملف مشفرا إلى أرقام لأن هذا التحويل هو الذي يسمح للوثيقة أيا كان نوعها بأن تصير قابلة للاستعمال بواسطة الأجهزة المعلوماتية، وهنا يتضح أن ترقيم النص هو عملية تحويل النص المكتوب المطبوع من صيغته الورقية إلى صيغته الرقمية".

عرفت الرقمنة على أنها "عملية استنساخ راقية تمكن من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها ووعائها إلى سلسلة رقمية، ويواكب هذا العمل التقني عمل فكري ومكتبي لتنظيم ما بعد المعلومات من أجل فهرستها وجدولتها وتمثيل محتوى النص المرقمن".[1]

[1]–أحمد فرج أحمد، **الرقمنة داخل المؤسسات المعلومات أم خارجها، المملكة المتحدة** (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد 4، 2009) ص11.

تشير شارلوت بيرسي إلى الرقمنة على أنها منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي.

يقدم دوج هودجز Doug Hodges تعريفا يعتبر فيه الرقمنة عملية أو إجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح من وسيط تخزين فيزيائي تقليدي إلى شكل رقمي.

من خلال المفاهيم السابقة نستخلص أن عملية الرقمنة لا تعني فقط الحصول على مجموعات من البيانات الالكترونية وإدارتها، ولكن تتعلق بتحويل التعامل من مصدرها المتاح بشكل ورقي إلى شكل الكتروني قابل للتداول ويمكن اختصاره في رقم وشيفرات.[1]

بما أننا تناولنا عدة تعريف للرقمنة ينبغي لينا أيضا إيجاد تعريف لمصطلح التحول الرقمي.

التحول الرقمي هو عملية تغيير في بنية المؤسسات، ويتعلق باستخدام التكنولوجيات الحديثة، وتسهيلات الوسط الرقمي لتعديل العمليات الداخلية والخارجية لتحسين الخدمة ورفع الأداء، ويرتكز التحول الرقمي عن طريق تقديم خدمات متميزة التفكير الاستراتيجي، تحسين العمليات، تحسين الخبرة، الاهتمام بالمجتمع.[2]

الفرع الثاني: خصائص الرقمنة

تتميز الرقمنة عن غيرها من التكنولوجيات بالخصائص التالية:

- تقليص الوقت: فالتكنولوجيا تجعل كل الأماكن متجاورة.
- تقليص المكان: تتيح المكان ووسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها بيسر وسهولة.

[1]– نبيل المالك عكنوش، **المكتبة الرقمية بالجامعة الجزائرية تصميمها وإنشاؤها**(مكتبة الأمير عبد القادر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم المكتبات جامعة قسنطينة، 2010) ص150.

[2]– زهير حافظي، **الأنظمة الآلية ودورها في خدمة الأنشطة الأرشيفية** (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم المكتبات، قسم علم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008) ص67.

- اقتسام المهام الفكرية مع الآلة: نتيجة حدوث التفاعل والحوار بين الباحث ونظام الذكاء الاصطناعي مما يجعل تكنولوجيا المعلومات تساهم في تطوير المعرفة وتقوية فرصة تكوين المستخدمين من الشمولية والتحكم في عملية الإنتاج.
- تكوين شبكات التواصل: تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجية المعلومات من أجل تشكيل شبكات الاتصال، وهذا ما يزيد تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعيين.
- التفاعلية: أي أن المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت، ويستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل والأنشطة.[1]

المطلب الثاني: نشأة وتطور الرقمنة

يرجع مفهوم الرقمنة إلى تطورات تاريخية عديدة في مرافق ومؤسسات المعلومات، لتسيير بعض الأنشطة المكتبية بعد إدخال الحاسب الآلي فيها، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، منذ الخمسينات حسب هرتر من خلال النتائج المحققة لاختفاء السجلات البطاقية الورقية لتحل محلها السجلات الالكترونية والتي تسمح للمكتبات المشاركة في شبكات السجلات وتبادلها لتحل محلها السجلات الالكترونية وفي مجال الفهرسة التعاونية، وكذلك في الإعارات بين المكتبات حسب مشروع المكتبة الكونية مفاده توحيد الفهارس ونصوصها في كل مكتبات العالم ن طرف القوى العظمى الغربية أو ما تعرف بمجموعة السبعة في جويلية 1994.

ليمتد بعدها إلى اجتماعات عديدة بين القوى العظمى لرقمنة المكتبات بتكثيف الربط الرقمي بين مختلف المكتبات بغية توسيع المعرفة إلى أوسع حدود، وجاءت بعد العديد ن الاجتماعات بين هذه القوى ومن أهمها اجتماع بروكسل سنة 1995 لدعم التنمية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية، بتمويل ممن المؤسسة القومية للعلوم والوكالة الفضائية للنازا التابعة لوزارة الدفاع، ليشمل هذا المشروع إقامة مكتبات رقمية تساهم في البحث العلمي للتعليم العالي بدعم من المؤسسات الفاعلة في الولايات المتحدة الأمريكي.

[1]– محمد سمير أحمد، **الإدارة الالكترونية** (ط1، دار المسيرة، عمان الأردن: 2009) ص73.

انتقلت بعد ذلك إلى أوربا بمشاريع مماثلة أطلق عليها اسم ذاكرة ميموريا، بمشاركة المكتبة الوطنية الفرنسية وأوكسفرود تاست أرشيف ومعهد تولون للأبحاث العلمية والمؤسسات في المعلوماتية، أو ما يعرف بالتوجه نحو حفظ الإنتاج الفكري الالكتروني لقطاعات نوعية وموضوعية، ليرتبط لعدها بمكتبات العديد من الدول المتقدمة من خلال مشروعات عملاقة للمكتبات الرقمية.[1]

إن المتتبع لمسار الرقمنة المكتبية يدرك أن هذا التحول جاء نتيجة تحديات عرفتها تقنيات المعلومات والاتصال الذي مكن المكتبات من تدعيم استراتيجياتها لتنمية أدائها، فذا التطور الهائل للمعلومات والاتصال التي حققته مجالات عديدة نتيجة توظيف البرمجيات والأنترنت وصولا إلى المفردات والمصطلحات.

هذا التطور الطويل لحوالي نصف القرن تبين أن هناك تسميات فرضت نفسها على أدبيات علوم المكتبات والمعلومات والمكتبات الالكترونية أو الرقمية أو الافتراضية والتي حصل خلط فيما بينها، ينبغي توضيحه حسب ما تشمله هذه المصطلحات من معاني، إضافة إلى الأشكال المختلفة والإشارات التناظرية التي تشمل كل المواد الرقمية من أصل الكتروني وتتطلب جهاز الكتروني لتصبح مقروءة، لأن عبارة الكترونية تشير إلى كيفية عمل الأجهزة أكثر من أنها صفة للبيانات التي تحويها، وعليه فإن المكتبة الالكترونية تتألف من كل الموارد الموجودة في المكتبات التي أدخلت أجهزة الكترونية والتي توجد في المكتبة الرقمية، فالمكتبة الالكترونية هو المصطلح الأعم والوسع دلالة حيث يشمل كلا من التناظري والرقمي ويضم كل الجهود التي ترمي إلى استخدام أجهزة الكترونية مثل آلات الفيديو وقارئات الميكروفيلم والحاسب.

وهي تشمل مواد الكترونية ورقمية، غير أن هذه المصطلحات ما تزال رغم شيوعها تعاني الكثير من الخلط والاضطراب بسبب عدم اهتمام عدد من المنظرين العرب للكتابة الرقمية والمهتمين بها بتحديد دلالة هذه المصطلحات وضبط حدودها.[2]

---

[1]– أحمد الكبيسي، **تطور النظم الآلية في المكتبات من الحوسبة إلى الرقمنة الافتراضية** (مجلة العربية 300، العدد 29، 2008) ص6.

[2]– أحمد الكبيسي، **المرجع نفسه**، ص8.

المطلب الثالث: أهميتها الرقمنة وأهدافها

للرقمنة أهمية كبيرة على جميع الأصعدة، كما لها العديد من الأهداف المرجوة منها، ويتم تفصيلها على النحو التالي:

الفرع الأول: أهمية الرقمنة

للتعرف على أهمية الرقمنة من المناسب الإشارة إلى رقمنة مصدر معلومات متاح على وسيط تخزين غير تقليدي تزيد من أهمية وإمكانية الاستفادة منه، من خلال تسيير عمليات الوصول والإطلاع عليه حيث أصبح في الإمكان إجراء البحث أو الاستعلام داخل النصوص الكاملة لمصادر المعلومات، والاستعانة بمجموعات من الروابط الفائقة والتي تحيل القارئ مباشرة إلى النصوص التي ينبغي الاطلاع عليها، إلى جانب إحالته إلى المصادر الخارجية المرتبطة بموضوع بحثه.[1]

كما تكمن أهمية الرقمنة فيما يلي:

- إزالة الفجوة بين الإدارة والعاملين.
- إعادة بناء الدوار والوظائف بما يضمن صناعة القرار بشكل استشاري.
- اعتماد المؤسسات على الخدمات الالكترونية يتيح فرصة استخدام أساليب جديدة والابتعاد عن التعقيد في إنجاز العمل الإداري.[2]
- تساهم في تبسيط الحياة الإدارية، وتمكن المواطن من الاتصال الدائم بالمرافق العمومية.
- التقليل من الوثائق ومتطلبات الحصول على الخدمة العمومية .[3]
- تساهم الرقمنة في الرفع من جودة الخدمات العمومية والتقليل من مظاهر البيروقراطية.

---

[1]– طارق هامل، **رقمنة الإدارة المحلية بدية برج بن عزوز أنموذجا** (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر للسكرة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018/2017)، ص43.

[2]– العربي بوعمامة، رقاد حليمة، **الاتصال العمومي والإدارة الالكترونية رهانات ترشيد الخدمة العمومية** (جامعة الوادي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 12/09/ 2014) ص 49.

[3]– حماد مختار، **تأثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، جامعة يونس بن خدة، 2007) ص60.

- سرعة إنجاز المعاملات الإدارية وخدمة مصالح المواطنين بطريقة الكترونية تمتاز بالمرونة والوضوح وتعميق مفهوم الشفافية والبعد عن المحسوبية.

إن استخدام الرقمنة أضحى عنصرا أساسيا في منظومة التحديث الإداري، خاصة مما تعلق بالجماعات المحلية، ذلك أن الإدارة العمومية بكل مكوناتها وهيكلها التنظيمي أصبحت مطالبة بمواكبة التحول الرقمي الذي يتناسب مع الإمكانيات وأساليب العمل في الوقت الحالي وقد ظهر ذلك من خلال المشاريع الطموحة في مجال بناء وعصرنة الإدارة والإجراءات التي من خلالها يتم جعل الجماعات المحلية أكثر تفتحا وتستوفي على الآليات اللازمة من أجل الاستجابة لحاجيات المجتمع، وتقديم أفضل خدمة عمومية، ذات جودة عالية وقريبة من المواطن وبأقل تكلفة.[1]

الفرع الثاني: أهداف الرقمنة

هناك أهداف كثيرة ومتنوعة للرقمنة نذكر منها ما يلي:

- تقريب الإدارة من المواطن وتسهيل الحصول على الخدمات بطرق سريعة وأكثر أمانا.
- سهولة الوصول إلى الإدارة واطلاع المواطن على المستجدات، وإمكانية مشاركتها بين عدد كبير من الجمهور في الوقت نفسه، وبالتالي يمكن أن تستوعب المتنامية في أعداد المستفيدين من الخدمات الرقمية التي تتم ضمن شبكة رقمية مجهزة، مع تسخير كفاءات بشرية قادرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة.
- تبسيط الإجراءات وتقليل تكلفها وإعطاء خدمة تتسم بالجودة.
- اختصار وقت تنفيذ وإنجاز المعاملات الإدارية بدون أن يضطر المواطن للتنقل إلى الإدارات شخصيا لإنجاز معاملاته مع ما يترافق من إهدار للوقت والجهد والطاقات، الاستفادة من الخدمات عن بعد.
- اعتماد الدقة والموضوعية في العمليات الإدارية المنجزة.

[1]– فوزية صادقي، **دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر: دراسة تحليلية للجماعات المحلية** (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، جامعة قسنطينة 3، كلية علوم الإعلام والاتصال والسمعي البصري، قسم الاتصال والعلاقات العامة، 2021) ص 122.

- تسهيل الاتصال والتفاعل بين دوائر المؤسسات العمومية المختلفة ومع المؤسسات الأخرى داخل وخارج بلد المؤسسة.
- الاستغناء على المعاملات الورقية وإحلال المكتب الالكتروني عبر الشبكات الداخلية وشبكة الأنترنت مما يؤثر إيجابا على عمل المؤسسة، والرقمنة تجعل الإدارة تعمل كنظام بالتنسيق مع متطلبات تقنيات المعلومات والاتصالات الالكترونية، المتطلبات التشريعية وغيرها.[1]

كما يحدد بييرايفدوشمان مجموعة الأهداف الأساسية المنشود تحقيقها من وراء الرقمنة والتي يمكن تلخيصها في أنها تتيح:

- **حماية المجموعات الأصلية والنادرة:**

حيث تمثل إمكانية استخدام فعالة لحفظ مصادر المعلومات النادرة والقيمة وبالتالي لا يسمح للمستفيد بالاطلاع عليها، كما تعمل على تقليص أو إلغاء الاطلاع على المصادر الأصلية وذلك لإتاحة نسخ بديلة في شكل الكتروني في متناول المستفيد.

- **التشارك في المصادر والمجموعات:**

تمثل إمكانية استخدام المصدر الرقمي من جانب عدة مستفيدين في الوقت نفسه اتجاها ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار من أجل القضاء على مشكلة النسخ المحدودة من المجموعات التقليدية والتي تحدد عدد المستفيدين الراغبين في الاطلاع على مصدر المعلومات في عدد النسخ المتاحة منه.

- **الاطلاع على النصوص:**

بالرغم من أن الاتصال الفيزيائي للمستفيد مع مصدر المعلومات التقليدي قد ينقطع مع عملية الرقمنة، إلا أن هده العملية يمكن أن تتيح في بعض الأحيان أفضل من تلك التي تتيحها النص الأصلي، كما يمكن أن يوفر بعض الإمكانيات والخدمات التي من شأنها تسهيل قراءة النص مثل إجراء تكبير النص وتصغير الزوم والانتقال السريع إلى أي جزئية.

[1]– فوزية صادقي، **المرجع نفسه**، ص125.

- **إتاحة المصادر عبر منظومة شبكات المعلومات:**

يمثل إتاحة وتبادل مصادر المعلومات عن بعد إحدى السمات الأساسية التي تميز بها المجموعات الرقمية، فقد يكون وسع المكتبة إمداد أي مكتبة أخرى بنسخة الكترونية من مصدر المعلومات عبر منظومة الشبكات ويجب أن تتم هذه العملية بشكل متبادل بين المكتبات، حيث يمكن للمستفيد من الاطلاع والمقارنة في موقع واحد على كل مصادر المعلومات المتاحة في عدة مكتبات أو مؤسسات للمعلومات.[1]

كما تسعى الرقمنة إلى تحسين مستويات أداء الأجهزة الحكومية ورفع كفاءتها، وفعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة (تقديم أحسن الخدمات للمواطنين، ترشيد الخدمة العمومية، ...إلخ)[2]

كما أضافت سهيلة مهري مجموعة من الأهداف على المستويات التالية منها:

- **الحفظ:** يعد حفظ المصادر والمعلومات في الصيغة الرقمية أقل عرضة للتلف والضرر مقارنة بالوسائط الورقية التي تتعرض لعدة أغراض.
- **التخزين:** أما بخصوص التخزين فإننا نشهد العديد من الوسائط الرقمية من أقراص مضغوطة يمكنها تخزين آلاف الصفحات، بالإضافة إلى الوسائط الرقمية الأخرى مثل DUD وهذا فإن الرقمنة توفر علينا الكثير من المساحات.
- **التشارك:** من خلال شبكات المعلومات خاصة شبكة الانترنت التي وفرت إمكانية الاطلاع على الوثيقة من قبل مئات الأشخاص في الوقت نفسه.
- تتميز النظم الرقمية بسرعة الاسترجاع عن طريق تحويل المواد والوثائق إلى الشكل الرقمي يمكن للمستفيد استرجاعها في ثوان بدلا من عدة دقائق في النظم التقليدية.
- الحصول على المعلومات دون التدخل البشري.[3]

---

[1]– ريان بن كحلة، **دور الإدارة الالكترونية في رقمنة سجلات الحالة المدنية** (مذكرة لنيل شهادة الماستر، 2019/2018)، ص63.

[2]– فوزية صادقي، **المرجع السابق**، ص127.

[3]– ريان بن كحلة، **المرجع السابق**، ص64.

من خلال هذه الأهداف يمكن القول بأن الرقمنة عملية راقية تقوم على أهداف وتسعى لتحقيقها، تتم عبر مراحل متسلسلة، تتسم بالدقة والسرعة في الاستعمال في تحويل ما هو ورقي إلى شكل رقمي وتحقيق الربح المادي وربح الوقت ومساعدة المجتمعات.[1]

المطلب الرابع: أسباب تبني الرقمنة وأساليبها

تتنوع أسباب تبني الرقمنة وتختلف، هذا التنوع أيضا يوجد في أساليبها.

الفرع الأول: أسباب تبني الرقمنة

يمكن تلخيص أبرز الأسباب الداعية لاعتماد الإدارة الرقمية من قبل الإدارات المحلية في تقديم الخدمات كالآتي:

- الإجراءات العمليات المعقدة وأثرها على زيادة تكلفة المعاملات.
- القرارات والتوصيات الفورية التي قد تتسبب في إحداث عدم التوازن في التطبيق.
- ضرورة توحيد البيانات على مستوى الإدارة.
- صعوبة الوقوف على معدلات قياس الأداء.
- ضرورة إيجاد وتوفير قاعدة بيانات موحدة متداولة بين مؤسسات الإدارة المحلية المختلفة وهذا من أجل ربح الوقت.
- التوجه نحو توظيف استخدام التكنولوجيا المتطورة والاعتماد على المعلومات في اتخاذ القرارات.[2]

كما يمكن رصد بعض الأسباب الأخرى مثل:

- تسارع التقدم التكنولوجي والثورة المرتبطة له.
- توجهات العولمة نحو تقوية الروابط الإنسانية.

---

[1]– خديجة عوشار، **واقع الرقمنة في المؤسسات التعليمية: دراسة ميدانية بثانوية تسرات تسغات بولاية غليزان** (مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم اجتماع الاتصال، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر: 2020/2019) ص20.

[2]– بو عبد الله علي، **دور الإدارة الالكترونية في تفعيل خدمات الإدارة المحلية : دراسة بلدية الشفة** (مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد الصديق بن يحي بجيجل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، 2017–2018) ص53.

- تزايد الضغط من الموطنين لتحسين الخدمات.
- الكفاءة في تقديم الخدمات العامة.
- تقديم خدمات جديدة ومتطورة.
- تزايد تطلعات المواطنين في ظل انتشار الوعي لديهم.[1]

الفرع الثاني: أساليب الرقمنة

تتمثل عملية التمثيل الرقمي للنصوص فيما يلي:

- **الطريقة الأولى:** وعي التي يكون فيها كل حرف ممثل لوحده بشكل رقمي ويتم الحصول عليها إما بالإدخال مباشرة عن طريق برامج معالجة النصوص أو بواسطة التعرف الضوئي على الحروف OCR انطلاقا من وثيقة مرقمنة في شكل صورة.
- **الطريقة الثانية:** وهي المستعملة والمطبقة في أغلب الملتقيات الرقمية، وتتمثل في عملية التصوير الضوئي التي تتم باستخدام الماسحات الضوئية وتعطينا صور رقمية للوثائق، ونميز فيها ثلاثة أشكال:

- **الرقمنة في شكل صورة Mode image :**

وهي من أنواع الرقمنة الأكثر استعمالا على الرقم من أنها تحتل مساحة كبيرة عند التخزين ولها أهمية كبيرة في مجال الكتب والمخطوطات القديمة.

- **الرقمنة في شكل نص Mode text:**

هذا النوع يتيح الفرصة للبحث داخل النص، فهو يسمح بالتعامل مباشرة بالوثيقة الالكترونية على أنها نص، وللحصول على هذا النوع يتم استعمال برمجية للتعرف الضوئي على الحروف انطلاقا من الوثيقة المرقمنة في شكل صورة، حيث أن البرمجية التي تقوم بتحويل النقاط المكونة للصور إلى رموز معلومات وعلامات وحروف كما يسمح بتعديل وتصحيح الأخطاء لأن منتجي هذه البرمجيات قاموا بتطوير منتجاتهم حيث أصبحت هذه

[1]- فوزية صادقي، **المرجع السابق**، ص130.

البرمجيات مصحوبة بقواميس وأدوات التحويل والتحليل، وهذا النوع يناسب الوثائق التي تضم عدد كبير من أسماء العلم وأشكال نحوية قديمة أو مكتوبة في لغات جديدة.[1]

- **الرقمنة في شكل اتجاهي:**

ويعتمد على العرض باستعمال الحسابات الرياضية خاصة في مجال الرسوم بوجود الحاسب الآلي، وبتحويل من شكل ورقي إلى شكل اتجاهي وهي عملية طويلة ومكلفة، ويعتبر pdf شكل من أشكال اتجاهي بهدف نشر وتبادل المعلومات المقروءة الكترونيا بشكل يحفظ المادة التي يتم تبادلها.[2]

إعادة الإدخال:

أحيانا لا تكون الوثيقة المرغوب في رقمنتها بحالة جيدة أو تحتوي على ملاحظات أو إضافات مكتوبة بخط اليد، والكتابة بخط اليد لا يتم التعرف إلى الحروف فيها بشكل جيد لذا تحتاج الوثيقة إلى إعادة إدخال باليد وإعادة إدخال العلية يتم من متابعة محتوى الوثيقة مباشرة في معالجة الكلمات وهي عملية تستغرق وقتا كبيرا لإدخال المحتوى وتصحيح النتائج لذا لا ينبغي استخدامها إلا في حالات الضرورة فقط بالرغم من إمكانية الاعتماد وإلى إعادة إدخال المواد المكتوبة بخط اليد إلا أن الكاميرا الرقمية يمكن أن تقدم حلا بديلا لإعادة إدخال المواد المطبوعة والقديمة والتالفة أو المخطوطة.[3]

المطلب الخامس: متطلبات الرقمنة والمعدات المستخدمة فيها

باعتبار الرقمنة نتيجة للتطور التكنولوجي فهدا ينتج عنه تعدد متطلبات التطبيق وكذا المعدات المستخدمة في ذلك.

---

[1]– جيهان رزاق، **الرقمنة وانعكاساتها على الإدارة المحلية** (مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر في الإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر، 2023) ص16 ص17.

[2]– هشام ين دادي، عبد القادر معمر سعيدات، **رقمنة الخدمة العمومية ومبدأ قابلية المرفق العمومي للتكيف** (مذكرة تخرج لنسيل شهادة الماستر في الحقوق، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، 2022/2021) ص15.

[3]– طارق هامل، **المرجع السابق**، ص45.

الفرع الأول: متطلبات الرقمنة

عند البدء في أي مشروع لا بد له من احتياجات ومتطلبات حتى يتمكن هذا المشروع من تحقيق الأهداف التي أنشأ من أجلها، و للرقمنة متطلبات في:

أ- **التقنيات:** ضرورة إعادة النظر في البنية الأساسية للأجهزة والمعدات والبرمجيات، لغرض تحديثها كي تستجيب للتغير المنشود لتقديم الخدمة الالكترونية، ومن المهم الإشارة في هذا المجال إلى ضرورة ارتباط الإدارة الالكترونية بجنيه الأنظمة الالكترونية الحديثة وشبكات الاتصالات والمعلومات لأنها من العناصر المهمة والضرورية لنجاح تطبيقات الإدارة الالكترونية وارتباطها بجميع أنماط التكنولوجيا الرقمية من وسائط وشبكات وأدوات.

ومن بين المعدات والأجهزة الواجب توافرها لعملية الرقمنة نذكر:

01- **الحاسبات:** يتوقف نوع الحاسبات المطلوب شراؤها على المهام المطلوب إنجازها باستخدام تلك الحاسبات، ومن أهم العناصر الواجب مراعاتها عند شراء الحاسبات: المعالج، الذاكرة، والقرص الصلب، وشاشة العرض، وبطاقة الفيديو ومشغلات DVD Drives، المعدات الضوئية مثل CD drives.

02- **الماسحات الضوئية:** تتنوع أشكال الماسحات الضوئية، وينبغي معرفة الاختلافات الموجودة بينها، وكذلك إمكاناتها، ومن أهم أنواعها: الماسحات المسطحة والرأسية والدوارة والخاصة بالشفافيات والصور الضوئية والشرائح.

03- **الكاميرات الرقمية:** وهي تستخدم لرقمنة المواد التالفة أو التي لا يمكن نقلها بالإضافة إلى كونها وسيلة جيدة لالتقاط الصور للمكتبة وموظفيها وغير ذلك لاستخدامها في موقع الويب الخاص بالمكتبة، وكذلك لأغراض الترويج.

04- **أجهزة الحماية من الزيادة المفاجئة في الكهرباء:** تؤدي الزيادة المفاجئة في الكهرباء إلى إتلاف الأجهزة، وبالتالي فقد المعلومات، لذا فإن على المكتبة توفير أجهزة تحافظ على ثبات التردد الكهربي، لكل حاسب وماسح ضوئي وأي جهاز آخر يعمل بالكهرباء، وإذا لم تتمكن من ذلك فعليها توفير تلك الأجهزة للحاسب أو الخادم المخزن عليه ملفات الرقمنة.

05-**أجهزة النسخ الاحتياطي:** تحتاج المكتبة إلى أجهزة النسخ الاحتياطي لضمان تخزين الملفات بأمان في حالة حدوث حريق أو غير ذلك من الكوارث.

06-**الطابعات:** تساعد الطابعات في التحرير وأغراض التدريب، وطباعة الملفات التي يتم تنزيلها ن الويب، وتكون هناك حاجة إلى استخدامها كمصدر أو مرجع، أو لكتابة الخطابات وطباعة الوثائق الرقمنة.[1]

أما فيما يخص البرمجيات، فإن أي مشروع رقمنة يحتاج إلى ما يلي:

- أنظمة التشغيل: وأهمها وأكثرها استعمالا نظام**Windowsxp**.
- برمجيات التطبيقات.
- حزمة الأوفيس **MisOffice**/ برمجيات معالجة الصور / **Adobe phot deluxe** .**Adopphoto shop**
- برمجيات ضغط الملفات مثل: **Winrar/winzip**.
- برمجيات التشابك **UNIX**.
- برمجيات إنشاء وإدارة قواعد البيانات؟.[2]

ب-**البيانات:** يفترض أن تقوم المؤسسات بجهود إدارة وتحليل البيانات بشكل منتظم وفعال وذلك لتوفير معلومات وإجراءات نوعية موثوقة وكاملة مع توفير وتطوير أدوات مناسبة للتحليل الإحصائي والبحث عن البيانات والتنبؤ بالمستقبل، كما يجب متابعة البيانات بشكل مستمر لضمان استمرار تدفقها والاستفادة منها بشكل يتماشى مع أهداف المؤسسة وتوقعاتها.

ت-**الموارد البشرية:** تشكل الموارد البشرية جانبا حيويا يصعب على المؤسسات تطبيق التحول الرقمي بدونه، إذ يتوجب توفير كوادر مؤهلة قادرة على استخدام البيانات وتحليلها لاتخاذ

---

[1]- نبيل بن عبد الرحمان المعثم، **المكتبة الرقمية في المملكة السعودية**(الرياض: 2010) ص360-361.

[2]- أسماء الوافي، عبير سحلي، **الرقمنة وأثرها في تطوير الخدمة المكتبية** (دراسة وجهة نظر العاملين بالمكتبة المركزية لجامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم علم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تبسة، 2023/2022) ص22.

قرارات فعالة، كما يتطلب ذلك تخطيطا جيدا وتنفذها كفاءات بشرية وخبرات علمية وعملية مع إيمان بالتغيير والتطوير.[1]

ث-**العمليات:** وهي عبارة عن مجموعة من النشاط والمهام المرتبطة والمترابطة التي تنتج خدمة معينة أو منتجا معين للمستفيدين، يجب على المؤسسات إرساء بناء تقني فعال يسمح بتطوير العمليات على الصعيدين الداخلي والخارجي وذلك لضمان التطبيق الأمثل للتحول الرقمي، ويضمن ذلك المواءمة الداخلية والخارجية في إنجاز العمليات مع وجود رقابة دورية على إنجازها والتي تعتبر أحد المفاتيح الرئيسية في ترتيب المدخلات والمخرجات للمؤسسات العمومية والخاصة.

الرقمنة عملية تقنية راقية، لها أهمية كبيرة في أي مؤسسة، تنبع هذه الأهمية من الأهداف المراد الوصول إليها، والتي لا يمكن تحقيقها دون تبني هذه التقنية، كما أن تحقيق نتائج الرقمنة متوقف عن مدى توفير ما يلزم من متطلبات وكذا الوسائل والأجهزة الضرورية، وكذا تضافر الجهود البشرية وقناعتها بضرورة الاعتماد على الرقمنة.

[1]- فوزية صادقي، **المرجع السابق**، ص187

المبحث الثاني: مفهوم الإدارة المحلية

إن التطرق للإدارة المحلية من خلال هذا المبحث يتطلب الإلمام بمختلف جوانبها، وهذا يرجع إلى أهمية الإدارة الحلية وكذا اتساع مفهومها وارتباطه بمفاهيم أخرى، وكذا نشأتها التي ليست هذا القرن بل تمتد إلى ما قبل الاستعمار الفرنسي.

بالإضافة إلى أن الإدارة المحلية متعددة الوظائف والأهداف، ومتميزة في مقوماتها، ما جعلها تتمتع بأهمية كبيرة في النظام الإداري والسياسي في الجزائر.

المطلب الأول: تعريف الإدارة المحلية وتمييزها عن بعض المفاهيم المرتبطة بها

إن تعريف الإدارة المحلية لا يتطلب أن نقصر على التعريف فقط بل يجب أن نتطرق إلى تمييز هاذ المصطلح عن بعض المصطلحات والمفاهيم المرتبطة بها لإزالة الغموض.

الفرع الأول: تعريف الإدارة المحلية

إن دراسة الإدارة المحلية تقتضي التطرق إلى مختلف جوانبها المعرفية، بدء من تعريفها وبعض المفاهيم المرتبطة بها، ونشأتها وتطورها، مرورا إلى أجهزتها المختلفة ومقوماتها، وصولا إلى مختلف وظائفها والأهداف المنوطة بها.

تعددت التعاريف التي تناولت الإدارة المحلية حسب وجهات نظر المفكرين والفقهاء، ويرجع هذا التعدد إلى تعدد واختلاف الزوايا التي ينظر منها كل مفكر إلى الإدارة المحلية (فلسفية، سياسية، قانونية ...).

ويمكن تلخيص ورصد الاتجاهات التي تناولت تعريف الإدارة المحلية في ثلاث اتجاهات رئيسية:

الاتجاه الأول: يعرف الإدارة المحلية انطلاقا من وظائف هذه الإدارة، لكن هذا التعريف لم يكن جامعا نظرا لتعدد وظائف الإدارة المحلية واختلافها من دولة إلى أخرى، حسب النظام والسياسة التي تنتهجها الحكومة المركزية، وحسب مراحل التطور السياسي والفكري لكل دولة.

الاتجاه الثاني: يعرف الإدارة المحلية انطلاقا من أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها، لكن هذا التعريف لا يؤدي إلى الوصول إلى تعريف مؤسس على الأصول الفنية بالإضافة إلى أن الأهداف المرجوة من الحكم المحلي تختلف من زمن إلى آخر ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى.

الاتجاه الثالث: أما الاتجاه الثالث للإدارة المحلية فإن الكثير من المفكرين يجمعون على أنه الاتجاه السليم، حيث ينظر بعين الاعتبار إلى جوهر الحكم المحلي وبناه وهيئته، والمقصود بذلك هيكل الجهاز الإداري لهذا النظام الذي تكون من المجالس المحلية، بالإضافة إلى الجهاز التنفيذي للخدمات المحلية.[1]

وضمن هذا الإطار يمكن إدراج التعاريف التالية:

عرفها جون شري **JohnCherke**على أنها "ذلك الجزء من الدولة الذي يختص بالمسائل التي تهم سكان منطقة معينة إضافة للأمور التي يرى البرلمان أنه من الملائم أن تديرها سلطة محلية منتخبة تكمل الحكومة المركزية"[2]

ويعرفها الكاتب البريطاني غرام مودي **ModieGram**على" أنها مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية، ويكون عرضة للمساءلة السياسية أمام الناخبين سكان الوحدة المحلية، ويعتبر مكملا لأجهزة الدولة".

ويعرفها العطار بأنها: "توزيع الوظيفة آلإدارية بين الحكومة المحلية وهيئات منتخبة أو محلية، تباشر اختصاصاتها تحت إشراف الحكومة ورقابتها"، أهم ما يميز هذا التعريف أنه ركز على الجانب الانتخابي في الإدارة المحلية، وعلى الرقابة والإشراف الذي تمارسه الحكومة المركزية.[3]

وعرفها الشيخلي بأنها "أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة، تقوم على فكرة توزيع النشاطات والواجبات بين الأجهزة المركزية والمحلية، وذلك بغرض أن تتفرغ الأولى لرسم

---

[1]– عبد الرزاق الشيخلي، **الإدارة المحلية دراسة مقارنة**، (الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001) ص11.

[2]– أيمن عودة: **الإدارة المحلية** (عمان: دار وائل للنشر، الأردن، 2010) ص18.

[3]– محمد محمود الطعامنة، **نظم الإدارة المحلية: المفهوم والفلسفة والأهداف** (القاهرة: الملتقى العربي الأول–نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي– المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003) ص09.

السياسة العامة للدولة إضافة إلى إدارة المرافق القومية في البلاد، وأن تتمكن الأجهزة المحلية من تسيير مرافقها بكفاءة وتحقيق أغراضها المرغوبة" وما يميز هذا التعريف أنه يبين أهمية الإدارة المحلية ودورها في إدارة وتسيير المرافق العامة المحلية داخل بين مجتمعها.[1]

وتعرف أيضا " على أنها توزيع للوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة محلية أو مصلحية تباشر اختصاصها تحت إشراف الحكومة ورقابتها"[2]

ويقصد بها العميد محمد الطماوي" توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية منتخبة، وتمارس هذه الهيئات تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية" ولتقييم هذه التعاريف فإننا نرى أن الإدارة المحلية هي عبارة عن عملية تقوم على توزيع الوظائف الإدارية من السلطة المخولة بذلك المركزية في العاصمة إلى هيئات محلية عبر التراب الوطني.

ومما سبق نستنتج أن الإدارة المحلية تعبر عن التسيير الذاتي الذي يعتبر بمثابة وسيلة فعالة لإشراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة، وهي علامة من علامات الديمقراطية في الحكم فكلما استعانت الحكومة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها كان ذلك مؤثرا على الديمقراطية،وعليه فإن الإدارة المحلية لا تخلو من الأهمية كونها النظم الإدارية الأكثر ديناميكية لأنها الأقرب إلى المجتمع المحلي، ولا يكتمل عمل الإدارة المحلية إلا إذا توفرت على أساليب تسيير وقواعد تحكم عملها ويعد أسلوب اللامركزية الإدارية أحسنها.[3]

---

[1]– عبد الرزاق الشيخلي، **مرجع سايق**، ص17.

[2]– حسين مصطفى حسين، **الإدارة المحلية المقارنة** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982) ص 14.

[3]– جعفر أنس قاسم، **أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر** (ط2: الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998) ص03.

الفرع الثاني: التمييز بين الإدارة المحلية وبعض المفاهيم المرتبطة بها

التمييز بين الإدارة المحلية الحكم المحلي:

يعتبر الحكم المحلي الحكم الذي تتنازل فيه الحكومة المركزية عن صلاحيات واسعة واختصاصات كبيرة للمجالس المحلية المنتخبة التي تتمتع بدر أكبر من الاستقلالية ي ممارسة اختصاصاتها مقارنة بالإدارة المحلية في ظل سيادة الدولة.[1]

وفي هذا المجال تباينت الآراء، فالبعض يرى أن الإدارة المحلية أسلوب من أساليب اللامركزية الإدارية، بينما الحكم المحلي أسلوب من أساليب الحكم أو اللامركزية السياسية، أما البعض الآخر فقد اعتبر أن الإدارة المحلية تشكل أو خطوة نحو طريق الحكم المحلي، فبالتالي هي تشكل مرحلة ضرورية لابد من المرور عليها للوصول إلى تحقيق حكم محلي، وهناك فريق آخر يرى أن هذين المصطلحين مترادفين وهما يشيران إلى أسلوب واحد من أساليب الإدارة، فتباين تطبيقه من دولة إلى أخرى أو حتى داخل الدولة الواحدة.[2] فلا داع للتمييز على أساس التسمية أو مدى درجة الاختصاص والصلاحيات والرقابة أو التمثيل والمشاركة الشعبية مستدلين بدولة مصر حين استعمل المشرع مصطلح الإدارة من سنة 1960 إلى 1979، ثم عدل عنها إلى استخدام مصطلح الحكم المحلي من سنة 1979 إلى 1988، وعاد مرة أخرى لمصطلح الإدارة المحلية، دليل على أنهما ذات دلالة واحدة، للإشارة فهذا الرأي يميل إليه أغلب الباحثين.[3]

ومن خلال الدراسات العديدة في هذا المجال نرى أنه من الضروري التفرقة بين هذين المفهومين، وهناك عموما فروق شكلية وأخرى موضوعية.

---

[1]– ناجي عبد النور، **دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة: تجربة البلديات الجزائرية** (مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الأول، جامعة عنابة، جانفي 2009) ص2.

[2]– محمد وليد العباوي، **الإدارة المحلية وعلاقتها بالسلطة المركزية** (عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع 1998) ص03.

[3]– عبد الرزاق الشيخلي، **اتجاهات مقارنة في تنظيم الإدارة المحلية دراسة تحليلية** (جامعة بغداد، العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 52، 2008) ص26.

التمييز بين الإدارة المحلية وعدم التركيز الإداري:

يعرف عدم التركيز الإدارة بأنه الصورة المخففة للمركزية، ويضمن تخويل بعض موظفي الوزارة في العاصمة أو في الأقاليم، سواء بمفردهم أو في شكل لجان صلاحية البت في بعض الأمور دون الحاجة للرجوع إلى الوزير،[1]فالأمر لا يتعدى تفويض بعض اختصاصات الوزير إلى تلك الأجهزة فيبقون خاضعين لسلطته الرئاسية، وله أن يصدر إليهم قراراته الملزمة وله أن يعدل قراراتهم أ ويلغيها، وكل ما فيه إذا هو تخفيف العبء عن الوزارات والإدارات المركزية، لذا فهما يتشابهان من حيث أنهما أسلوبان من أساليب التنظيم الإداري للدولة، إلا أنهما يختلفان من حيث أن الإدارة المحلية تسمح بتعدد السلطات الإدارية فيما لا يستلزم ذلك في دم التركيز، ومما لذلك من آثر سواء في التصرف أو المسؤولية، كما أن الإدارة المحلية تمارس تلك السلطات والاختصاصات أصالة بقوة القانون وليس نيابة عن السلطات المركزية وباستقلالية عنها في الحدود التي ينص عليها القانون، في حين تكون بمثابة التفويض لا غير في الثانية، بالإضافة إلى اعتبار الإدارة المحلية ذات بعد سياسي، في حين تعبر الأخرى ليست أكثر من مجرد تطبيق لقانون الفن الإداري.[2] و بالتالي فعدم التركيز ليس من المركزية في شيء، بل فرق بينهما الدكتور أحمد رشيد قائلا " الفرق بين عدم التركيز في السلطة ونقل السلطة، ففي الحالة الأولى هي استخدام للتفويض بدرجات مختلفة، بينما الحالة الثانية تخلق مراكز سلطة إدارية"[3]

[1]– علي زغدود، **الإدارة المركزية في الجمهورية الجزائرية** (ط2: الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984) ص10.

[2]– محمد على الخلايلة، **الإدارة المحلية دراسة تحليلية مقارنة** (ط1: عمان، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009) ص58.

[3]– أحمد خالد طالب، سفيان لحرش، **رقمنة الإدارة المحلية ودورها في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر** (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة غرداية، 2019/2018) ص47.

التمييز بين الإدارة المحلية واللامركزية الإدارية:

اللامركزية الإدارية هي ذلك النظام الإداري الذي يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية والوحدات الإقليمية الأخرى، والمستقلة قانونا عن الإدارة المركزية بمجرد اكتسابها الشخصية المعنوية، مع بقائها خاضعة جزئيا لرقابة الإدارة المركزية. [1]

يشمل هذا التعريف جانبين: سياسي ويتمثل في تمكين الأجهزة المحلية المنتخبة من تسيير شؤونها بنفسها مما يرسخ مبدأ الديمقراطية الإدارية، أما الجانب القانوني فيتمثل في توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين الأجهزة المركزية والمحلية من جهة، وبين الأجهزة المركزية والهيئات المستقلة ذات الطابع المرفقي من جهة أخرى.[2]

التمييز بين الإدارة المحلية والحكم الذاتي:

قبل التمييز بين الإدارة المحلية والحكم الذاتي ينبغي علينا توضيح فكرة الحكم الذاتي، فهي فكرة تحتوي على مدلولين مدلول دولي ولآخر داخلي، ففي القانون الدولي العام بقصد لا حكم الذاتي صيغة للحكم تطبق على الأقاليم أو مناطق معينة تتوفر فيها مقومات الدولة من شعب وإقليم وسلطة سياسية، ولكنها تبقى تحت سيطرة وحكم الدولة المستعمرة، حيث لا تتمتع بالسيادة الخارجية، فهي مستقلة إداريا وماليا دون أن يكون لها استقلال سياسي.

أما مدلول الحكم الذاتي على المستوى الداخلي، فيعرف بأنه مباشرة جمهور الشعب لسلطته في مختلف الميادين واعتبره البعض بأنه نظام لا مركزي يقوم على أساس الاعتراف بجزء معين من إقليم الدولة بالاستقلال الذاتي ضمن إشراف ورقابة الدولة.

[1]– محمد الصغير بعلي، **قانون الإدارة المحلية** (دار العلوم للنشر والتوزيع: الجزائر، 2004) ص9.

[2]– بسمة عولمي، **تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر** (مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4) ص 260.

كما يعرف البعض الحكم الذاتي بأنه صيغة متطورة من اللامركزية الإدارية، تقوم بموجبها الدولة وضمن وحداتها القانونية والسياسية بالاعتراف الإقرار لقومية أو جماعة دينية أو لغوية أو ثقافية معينة بعض السلطات التشريعية والإدارية تحت رقابة الدولة وإشرافها.[1]

يتضح مما سبق أن الحكم الذاتي يتميز بوجود سلطات تنفيذية وتشريعية ذات صلاحيات أوسع من صلاحيات الإدارة المحلية، بالإضافة إلى وجود سلطة قضائية يناط بها تطبيق القانون واختيار القضاة والمحاكم، كما أن الحكم الذاتي غاليا ما يكون على أساس الاعتراف لإقليم مميز قوميا أو عرفيا داخل الدولة بالاستقلال في إدارة شؤونه، والهدف منه هو حماية قومية أو جماعة عرقية تقطن في إقليم داخل الدولة، بينما الإدارة المحلية لا يشترط أن يتضمن إقليمها وجود طائفة أو جماعة عرقية متميزة داخل الدولة، كما أن أغلب أقاليم الحكم الذاتي تمتلك علم خاص بها إلى جانب الدولة التابعة لها، أما الإدارة المحلية فهي تمتلك علم الدولة التي تنتمي إليها فقط.[2]

المطلب الثاني: نشأة وتطور الإدارة المحلية في الجزائر وأسباب الاعتماد عليها

إن المتتبع للإدارة المحلية في الجزائر يجدها تضرب في الأعماق ابتداءا من العهد العثماني وصولا إلى عصرنا الحالي، بالإضافة إلى اختلاف أسباب الاعتماد عليها المتنوعة والتي جعلها ضرورة لا مفر منها.

الفرع الأول: نشأة وتطور الإدارة المحلية في الجزائر

الإدارة المحلية في العهد العثماني: يعد نظام الإدارة المحلية في الجزائر من أقدم النظم المحلية، إذ يمكن إرجاعه إلى العهد العثماني في بداية القرن السادس عشر (1516م) حيث قسمت البلاد من الناحية الإقليمية إلى أربعة مناطق (البايليك)، وهي دار السلطان أي العاصمة وضواحيها، بايليك التيطري وعاصمته المدية، بايليك الغرب وعاصمته وهران، بايليك الشرق وعاصمته قسنطينة.

---

[1]– سامي حسن ونجم عبد الله، **الإدارة المحلية وتطبيقاتها والرقابة عليها**(القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2014) ص 94–95.

[2]– جيهان رزاق، **المرجع السابق**، ص30.

يتكون البايليك من تنظيمات إقليمية إدارية أخرى أقل حجما من الأولى وهي البلدة (البلدية) المنطقة الوطن، كما يتكون البايليك من عدة مستويات وهي الباي، ديوان الباي.

بعد سقوط الدولة العثمانية خضعت الجزائر للاحتلال الفرنسي عام 1830، فظهرت المقاومة الشعبية الوطنية بقيادة الأمير عبد القادر الذي تم اختياره كرئيس للدولة الجزائرية في 27 نوفمبر 1832، ولم يقتصر تنظيم الدولة على المستوى المر كزي (الأمير كرئيس للدولة، مجلس الحكومة، المجلس الاستشاري، السلطة التشريعية، السلطة القضائية)امتد إلى المؤسسات المحلية بحيث نظمت على غرار الهيئات المركزية وبنفس القواعد وتم تفويض خلفاء الأمير بالولايات بسلطات كبيرة، بحيث توسعت اللامركزية إلى مدى بعيد، الأمر الذي أثار نقاشا واسعا حول طبيعة الحكم المحلي هل من نوع اللامركزية أم هو حكم فيدرالي.[1]

وقسمت البلاد إقليميا إلى ثمانية ولايات وعلى رأس كل ولاية خليفة يعتبر ممثل الدولة وخليفة الأمير، هذا إلى جاني الديوان وشرط الولاية ومجلس الشورى.

الإدارة المحلية أثناء فترة الاحتلال الفرنسي:

اعتمدت السلطات الفرنسية في إدارتها المحلية للجزائر سياسات متعددة، فلقد كانت تلجأ إلى الاستعانة بالشخصيات ذات النفوذ من المواطنين وأحيانا تلجأ إلى الاستفادة من النظم التي كانت سائدة، ففي المرحلة الأولى 1830-1887 قسمت الجزائر إلى ثلاثة أقاليم:

- أقاليم مدينة يقيم فيها الأوربيون وتخضع لنفس النظام المعمول به في فرنسا.
- مناطق عسكرية يسكنها الجزائريون وتخضع لإدارة عسكرية.
- مناطق مختلطة وتحتوي على العنصر الأوربي وعدد قليل من السكان الجزائريين، يخضع الأوربي لإدارة المدينة والجزائري للإدارة العسكرية.

وقد نشأت في هذه المرحلة المكاتب العربية، بهدف تسهيل الاتصال بين الحاكم والمحكومين، ففي المرحلة الثانية اعتبرت الجزائر ملحقة بفرنسا، حيث قسمت البلاد إلى ثلاثة ولايات وهي الجزائر، وهران، قسنطينة، وعلى رأس كل ولاية والي يساعده مجلس ولاية، ثم

[1]- لوعيل رفيق، **أثر اللامركزية على الاستثمار المحلي في الجزائر** (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق جامعة ورقلة) ص 50.

قسمت الولايات إلى بلديات، حسب تواجد العنصر الأوربي، القسم الأوربي في الشمال حيث يتمركز هذا الأخير وأقيمت مجالس بلدية ذات صلاحيات كاملة كما هو في فرنسا بالمدن الكبرى والمناطق الساحلية، وضم البلديات المختلطة ووجدت في المناطق التي يقل فيها تواجد الأوربيين، وترتكز إدارة البلدية على هيئتين وهما المتصرف والذي يخضع للسلطة الرئاسية للحاكم، واللجنة البلدية يرأسها المتصرف مع عضوية عدد من المنتخبين من الفرنسيين وبعض الجزائريين.[1]

وكذلك ضم البلديات الأهلية، ولقد تواجدت في مناطق الجنوب (الصحراء) وبعض الأماكن الصعبة والنائية بالشمال، تميزت إدارة هذه البلديات بالطابع العسكري.

يلاحظ أن نشوء وتطور الإدارة المحلية والمؤسسات البلدية بالجزائر تتحكم فيه عدة عوامل، منها التغييرات التي حدثت في النظام الفرنسي وتطور حركة الاستيطان والضغوط الممارسة من طرف المعمرين ورد فعل المقاومة الجزائرية.

أما من حيث دور البلديات فإنها لم تقم بأي دور لخدمة مصالح الشعب الجزائري بل كانت أداة إدارية فقط تسعى لتلبية مصالح الأقلية الأوربية.[2]

الإدارة المحلية أثناء الثورة التحريرية 1954-1962:

بعد اندلاع الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954 فكر القادة في عقد مؤتمر الصومام سنة 1956 بعد مرور عامين من اندلاع الثورة، ذلك من أجل تنظيم وإعادة هيكلة الثورة، زمن القرارات الهامة التي جاء بها هذا المؤتمر هو إنشاء إقليم محلي للدولة،ووضع إدارة محلية وعليه قسمت الجزائر إلى ستة ولايات والتي بدورها قسمت إلى مناطق والمناطق إلى نواحي، ولقد تميزت هذه المرحلة بقيام تنظيم إداري يقوم على مبدأ القيادة الجماعية، ذلك من خلال إنشاء مجلس للولاية وتتمتع بدورها بمجموعة من الصلاحيات موزعة على الشؤون السياسية والعسكرية والاتصال والإخبار.

---

[1]- جعفر أنس قاسم، **المرجع السابق**، ص10.

[2]- كامل بربر، **الإدارة عملية وتنظيم** (المنظمة الجامعية للدراسات، بيروت، 1996) ص25.

أما المجالس البلدية فقد نشأت من قبل قيادة الثورة لتوعية وتنظيم جيش التحرير الوطني، كما تسير هذه المجالس من قبل الأهالي، يرأس هذه الهيئة شيخ البلدية ويساعده مجلس، ومن أهم اهتماماته الإشراف على التعليم ومحو الأمية والشؤون الدينية والمالية، وبذلك أصبحت إدارة البلدية موازية للإدارة الاستعمارية.[1]

الإدارة المحلية خلال فترة الاستقلال:

عرفت الجزائر غداة الاستقلال نوع من الفراغ الإداري على المستوى الحكومي والمحلي نتيجة الهجرة الجماعية للإطارات الأوربية، ولقد ورثت الجزائر بنية إدارية فرنسية ملائمة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كالفقر والبطالة والأمية والعجز المالي والإداري، وارتفاع النفقات نتيجة تقديم المساعدات التي قدمتها البلديات للمتضررين من الحرب التحريرية.[2]

وفرضت هذه الحالة وضع الدولة آنذاك مجموعة من الإجراءات على المستوى الإقليمي الإداري، فعلى مستوى البلدية عمدت على الإبقاء على الإطار القانوني الموروث بموجب القانون رقم 62-157 المؤرخ في 31ديسمبر 1963، غير أن الظروف السياسية فرضت إعادة التنظيم بصفة محدودة الهيئات الإدارية والسلطات التي تمارسها هذه الهيئات في انتظار إصلاح شامل للإدارة المحلية، فقد تم تخفيض وبصفة تدريجية عدد البلديات الذي كان 1535 بلدية إلى 676 بلدية عن طريق تغيير ودمج أسماء بعض البلديات على أساس متوسط عدد السكان (يقارب 180 ألف ساكن) وعلى ضوء هذا الإصلاح يكون توزيع البلديات.[3]

ثم جاء دستور1963 الذي اعتبر البلدية أساسا للمجموعة الترابية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، كما هو وارد بالمادة 09 منه، وهو التوجه الذي أكده ميثاق الجزائر سنة 1964

---

[1]- عبد النور ناجي، **الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة** (عنابة: مديرية النشر لجامعة عنابة) ص94،95.

[2]- عبد النور ناجي: "**إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر: واقع والاتجاهات المستقبلية**" ورقة مقدمة في الملتقى الوطني"مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات –حالة الجزائر-" مداخلة منشورة بتاريخ 28-12-2011 على الساعة 15:13 منتديات العلوم السياسية والعلاقات الدوليةعلى الموقع الالكتروني: C// Users/Master/DesKtopFill

[3]- عمار بوضياف، **التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق**، (ط1: جسور للنشر والتوزيع، الجزائر: 2010) ص 109.

"ضرورة إعطاء الجماعات المحلية سلطات تتطلب مراجعة إدارية جذرية، هدفها جعل مجلي البلدية قاعدة التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد ..."ثم صدر أول نص قانوني ينظم الجماعات المحلية تمثل في الأمر رقم 24/67 الصادر في 18 جانفي 1967 والمتضمن قانون البلدية، ثم صدور الأمر رقم 38/69 المؤرخ في 23 ماي 1969 والمضمن قانون الولاية. وبموجبها أوكلت للبلدية والولاية عدة مهام سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

واعتبرت الجماعات المحلية في الجزائر وخاصة البلدية منذ 1969 إلى يومنا حجر الزاوية في بناء الدولة والنظام السياسي الجزائري بهدف إشراك المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية وتجسيد اللامركزية.[1]

الفرع الثاني: أسباب الاعتماد على نظام الإدارة المحلية

هناك أسباب كثيرة دعت الدول لتبني مبدأ الإدارة المحلية، وهذه الأسباب يمكن أن نقسمها إلى أربع فروع على شكل التالي:

01- **الأسباب السياسية**

أ- **تزايد مهام الدولة:** كانت مهام الدولة فيما سبق تتمثل في الأمن والعدالة والدفاع فتطورت فيما بعد إلى دولة متدخلة تعتني بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، هذا التنوع في النشاط والتعدد في المهام فرض إنشاء هياكل لمساعدة الدولة في الدور المنوط بها والمتمثلة في الإدارة المحلية (الجماعات المحلية)، فقد أصبح العمل بالمركزية الإدارية لا يجدي نفعا مع تطور عدد البلديات وتزايد المشاريع التنموية والمنشآت القاعدية.

ب- **تجسيد الديمقراطية على المستوى المحلي:** تعبر الإدارة المحلية عن التسيير الذاتي وهو وسيلة فعالة لإشراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة وهي علامة من علامات الديمقراطية في نظام الحكم، كلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشرا عن الديمقراطية، ومنه فالإدارة المحلية لا تخلو من

[1]- سكينة عاشوري، **الاتجاهات المعاصرة لنظم الإدارة المحلية** (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون إداري، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2014/2013) ص13.

الأهمية كونها أكثر النظم الإدارية فعالية وديناميكية لأنها الأقرب للمجتمع المحلي، ولا يكتمل عمل نظام الإدارة المحلية إلا إذا توفرت على أساليب تسيير وقواعد تحكم عملها، ويعد أسلوب اللامركزية الإدارية أحسن الأساليب في تسيير نظام الإدارة المحلية.[1]

02- الأسباب الاقتصادية

- تعمل الإدارة المحلية على تقليل النفقات وعدم هدر الوقت.
- الإدارة المحلية وسيلة لتحقيق التنمية المحلية وبالتالي التنمية القومية.
- إيجاد مصادر التمويل للإدارة المحلية.
- تأسيس المشروعات الاقتصادية الملائمة للمجتمعات المحلية.
- الإدارة المحلية تساعد على تحرر المناطق النائية والعمل على تطويره.[2]

03-الأسباب الاجتماعية

- يسهل نظام الإدارة المحلية مبدأ المشاركة الاجتماعية بين الأفراد.
- يعمل نظام الإدارة المحلية على تحقيق الولاء القومي، ويعمل على التخلص من العادات والتقاليد الاجتماعية السيئة كالولاء للعشيرة وغيره.
- يعمل نظام الإدارة المحلية على دعم الروابط الروحية بين أفراد المجتمع المحلي.
- يعمل نظام الإدارة المحلية على تطوير الطاقات الفكرية والثقافية والفنية للسكان المحليين.

04-الأسباب الإدارية

- اتساع نطاق وظائف الدولة وازدياد مجالات تدخلها في شؤون المجتمع والحياة.
- تبسيط الإجراءات الإدارية والتخلص من الروتين والبيروقراطية والإجراءات الإدارية المعقدة.
- الحرية والاستقلال في إدارة الشؤون المحلية، وبالتالي مرونة أكثر في تنفيذ مهامها.
- الإصلاح الإداري يقضي بأن تكون هذه الأجهزة قريبة من مصدر الحاجات العامة التي تقوم بإشباعها، وأن تكن متصلة قدر الإمكان اتصالا مباشرا ودائما بهذه الحاجات.

---

[1]-جعفر أنس قاسم، **أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر** (ط2: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر) ص 03.

[2]- أحمد رشيد، **مقدمة في الإدارة المحلية** (مطابع الهيئة المصرية العامة للكتابة، مصر: 1985) ص 67- 68.

- يعمل نظام الإدارة المحلية على تطوير التنظيمات الإدارية وتطوير الخبرات أو الكفاءات الإدارية المستقبلية على المستوى القومي.[1]

المطلب الثالث: أهمية الإدارة المحلية ومستوياتها

من خلال استعراض ما تناولناه سابقا تتجلى لنا أهمية الإدارة المحلية التي سنتطرق لها بالتفصيل من خلال هذا المطلب، بالإضافة إلى تبيين مستوياتها لتوضيح الصورة أكثر حولها.

الفرع الأول:أهمية الإدارة المحلية

لنظام الإدارة المحلية أهمية بالغة على مختلف الأصعدة، نلخصها كما يلي:

الأهمية السياسية:

إن نظام إدارة الحلية يساهم في إشراك المواطنين في إدارة وحداتهم المحلية بما يؤدي إلى ترسيخ النهج الديمقراطي، إذ أن ممارسة الديمقراطية على الصعيد المحلي أو ما يسمى أحيانا بالديمقراطية المحلية هي المدرسة النموذجية لممارسة الديمقراطية على المستوى الوطني (الديمقراطية والسياسة)، وعليه فإن تطبيق الديمقراطية على المستوى المحلي من خلال نظام الإدارة المحلية يحقق مجموعة من النتائج:

- تربية الناخبين تربية سياسية عن طريق انتخاب أعضاء مجالسهم المحلية وتدريبهم على ممارسة العملية الديمقراطية وانتخاب ممثليهم في البرلمان.
- تدريب وتربية المرشحين سياسيا على تحمل المسؤولية على المستوى الوطني، فالعضو الذي يحقق نجاحا على المستوى الإقليمي غالبا ما يكون له دورا بارزا في يحقق له نجاحا في الانتخابات النيابية أو في المواقع القيادية العليا التي يشغلها.
- إشراك الموطنين في إدارة شؤونهم وحداتهم المحلية من خلال تمكينهم من اختيار ممثليهم في المجالس المحلية مما ينمي لديهم الشعور بالمسؤولية.

[1]–أحمد رشيد، **المرجع نفسه**، ص 69– 70 .

- تضييق الفجوة بين المواطنين والأنظمة الحاكمة، أي أن اللامركزية الإقليمية كفيلة بإزالة عوامل الشك والريبة من أذهان الأفراد تجاه الحكومات التي يشعر بها الأفراد في ظل النظام المركزي، إذ أن الأشخاص الذين يتولون إدارة الشؤون المحلية هم من أبناء الوحدة المحلية ومنتخبون من قبل مواطني الوحدة أنفسهم، ولذا فإن قراراتهم تلقى عادة البول من طرف المواطنين.
- يقوم نظام الإدارة المحلية على مبدأ توزيع الاختصاصات الإدارية وعدم تركيزها في العاصمة، مما يساهم في تقوية البناء السياسي للدولة وبالتالي إمكانية مواجه الأزمات والمصاعب المختلفة التي فد تتعرض لها الدولة.[1]

- **الأهمية الإدارية:**

تتلخص أهمية الإدارة المحلية إداريا فيما يلي:

- نظام الإدارة المحلية يؤدي إلى التنوع والمرونة في استخدام أساليب الإدارة، إذ يمكن لكل وحدة محلية إتباع أسلوب العمل الذي يتناسب مع واقعها وظروفها وحجمها وحاجات مواطنيها.
- نظام الإدارة المحلية يسهل عادة عملية الإصلاح الإداري، وذلك أن أجهزة الوحدات المحلية تكون محدودة وبسيطة بخلاف الأمر في الأجهزة المركزية.
- يساهم نظام الإدارة المحلية في التخفيف من أعباء السلطات المركزية، حيث تتولى المجالس المحلية إدارة الأنشطة المحلية بما يتيح الفرصة للسلطة المركزية للتفرغ للمسائل ذات الأهمية.
- يجسد نظام الإدارة المحلية مبدأ التخصص وتقسيم العمل، والذي أصبح من أهم سمات الإدارة الحديثة وتثبت فعاليته في رفع كفاءة الجهاز الإداري وتحسين قدراته لمواجهة مختلف التغيرات والمستجدات.

[1]– محمد علي الخلايلة، **الإدارة المحلية وكل من تطبيقاتها في كل من الأردن وبريطانيا وفرنسا ومصر: دراسة تحليلية مقارنه** (ط1: عمان دار الثقافة للنشر، 2009) ص 60.

- تقليص الروتين من خلال تقليل وتبسيط الإجراءات الإدارية، وضرورة أخذ موافقة السلطات المركزية في العاصمة بشأن كل صغيرة أو كبيرة.
- يساهم نظام الإدارة المحلية في تحقيق درجة عالية من الفعالية الإدارية، نظرا لإلمام رجال الوحدة المحلية بالشؤون المحلية، ما يجعل قراراتهم ملائمة للواقع المحلي أكثر من قرارات السلطة المركزية.

الأهمية الاقتصادية:

وتتمثل الأهمية الاقتصادية لنظام الإدارة المحلية فيما يلي:

- توفير مصادر التمويل المحلي من خلال الضرائب والرسوم المحلية وإيرادات أملاك المجالس المحلية وممتلكاتها، مما يساهم في تخفيف الأعباء عن مصادر الدولة التقليدية وتخصيص تلك المصادر للمشروعات القومية.
- تأسيس مشروعات اقتصادية تتلاءم احتياجات الوحدات المحلية وحاجيات المواطنين فيها، فالمجالس المحلية أقدر عادة من السلطات المركزية على اقتراح أو إقرار المشروع الاقتصادي الذي تحتاجه الوحدة المحلية.
- تنشيط الاقتصاد الوطني كنتيجة لتنشيط الاقتصاد على المستوى المحلي.

الأهمية الاجتماعية:

وتبرز الأهمية الاجتماعية لنظام الإدارة المحلية فيما يلي:

- تحفيز المواطنين وإثارتهم على التعاون في إدارة شؤونهم المحلية، ذلك أن المواطن يشارك بفعالية في إدارة مصالحه اليومية من خلال ممثليه في المجلس المحلي، وهذا من شأنه أن يكون الطاقات الفكرية والثقافية لدى السكان المحليين.
- يساهم الإدارة المحلية في تحقيق درجة من الوعي الثقافي والسياسي، من خلال تحول الولاء من ولاء الأسرة والعشيرة إلى الولاء للوطن وللمصلحة العامة.

- تحقيق العدالة الاجتماعية، بمحاولة إقناع المواطنين بأن الضرائب التي تفرض عليهم ستدفع حصيلتها لإنجاز مشاريع محلية يتم الاستفادة منها بصورة جماعية مباشرة، وبالتالي يكون للمواطنين في مختلف أرجاء الدولة نفس القدر تقريبا من المزايا والخدمات.
- خلق نوع من التنافس لدى سكان الأقاليم المجاورة في مجال التنمية والتطوير، وهذا من شانه أن ينعكس إيجابا على المصلحة العامة للدولة.[1]

الفرع الثاني: مستويات الإدارة المحلية

لقد أشارت المادة الخامسة عشر من دستور1996 على أن الجماعات المحلية للدولة الجزائرية هي البلدية والولاية.

01- البلديـة

نصت المادة الأولى من قانون الجماعات الإقليمية أن" البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون"

كما عرفتها المادة 02 من نفس القانون بأنها "البلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزية، ومكان لممارسة الموطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية".[2]

البلدية هي مجموعة إقليمية يوجد بين مواطنيها مصالح مشتركة مبنية على حقائق تاريخية واقتصادية، وهي مجموعة لا مركزية أنشئت وفقا للقانون تتمتع بالشخصية المعنوية، وهي كذلك مقاطعة إدارية للدولة مكلفة بضمان السير الحسن للمصالح العمومية البلدية.[3]

ويستعمل البعض لفظ البلدية للدلالة على الهيئة أو المجلس الذي يمارسه نيابة عن المدينة أو القرية لتلك الاختصاصات للبلدية، كما يعتبرها البعض المؤسسة التي تمثل مكانا

---

[1]–شهيناز ورشاني، **الحكم الراشد ومتطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر** (مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2015/2014) ص41 –42.

[2]– قانون رقم 11–10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق لـ : 22 يونيو سنة 2011، المتعلق بالبلدية، المادة 1، المادة 2.

[3]– ناصر لباد، **التنظيم الإداري** (منشورات دحلب، حسين داي، الجزائر) ص167.

بارزا في حياة المواطنين لا يعادلها أي مكان آخر لأي مؤسسة عامة وهذه المؤسسة التي اشتق اسمها من اسم البلدي أي القرية أو المدينة، لها علاقة بارزة ومتينة بسكانها.[1]

إذن أن البلدية هي الوحدة أو الهيئة الإدارية لا مركزية إقليمية (محلية في النظام الإداري الجزائري) وبتعبير آخر أنها الجهاز أو الخلية التنظيمية الأساسية والقاعدة سياسيا وإداريا واجتماعيا واقتصاديا.

- **ففي الميدان السياسي:** البلدية هي ميدان يتحقق فيه المواجهة الإيديولوجية والتجربة الاجتماعية.

- **وفي الميـدان الإداري:**البلديةهي امتداد ومكمل للدولة، وترجع لها مهمة التحقيق المباشر لنشاط اقتصادي بفضل إنتاج وحدات جديدة لإنتاج، وكذلك تطوير، وتحديث الوحدات الموجودة وهذا في مختلف القطاعات الحيوية (الفلاحة، الصناعة والصناعة التقليدية والسياحة).

- **وفي الميدان الاجتماعي والثقافي:**فالبلدية يجب أن توجه نحو تحقيق لرغبة وفائدة الفرد والعائلة في المجتمع. ومن خلال التعاريف السابقة فإننا نعرف البلدية على أنها: " الجهاز التخطيطي له صلاحيات تنفيذية وأداة لتحريك مشاريع تنموية وتوفير بيئة صحية وملائمة لكافة أعضاء المجتمع المحلي ومشاركتهم عن طريق ممثلهم في عملية التنمية المحلية".[2]

يتكون التنظيم الإداري من الأجهزة التالية:

أ- المجلس الشعبي البلدي:

عرفه أحد الباحثين على أنه الجهاز المنتخب الذي يمثل الإدارة الرئيسية للبلدية، ويعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية، كما يعتبر أقدم الأجهزة المعبرة عن المطالب المحلية.[3]

---

[1]- الصالح ساكري، مصطفى عوفي، **تنظيم الإدارة المحلية في الجزائر: المفهوم والنشأة** (مجلة الأحياء، العدد 10) ص250، ص251.

[2]- عمار، عوابدي، **دروس في القانون الإداري الجزائري** (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1974) ص194.

[3]- حسين مصطفى: **الإدارة المحلية المقارنة** (ط2: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر:1982) ص 73.

- يتكون المجلس الشعبي البلدي من أعضاء منتخبين من الشعب، يكونون اللجان الدائمة (الاقتصادية، المالية والاستثمار)، الصحة، النظافة/ حماية البيئة، الري والفلاحة،...الخ[1].
- يتولى تسيير الشؤون المالية والإدارية للبلدية.
- يجتمع في دورات عادية بمقر البلدية كل شهرين، لمدة لا تتجاوز 15 يوم، حسب أهمية البلدية (صغيرة أو كبيرة)[2].
- ينعقد في دورات غير عادية في حالة الضرورة،او بطلب من 3/2 من الأعضاء أو بطلب من رئيس المجلس أو بطلب من والي الولاية.
- يصح الاجتماع بحضور أغلبية الأعضاء[3].
- تكون الجلسات علنية وقد تكون مغلقة في حالة التأديب، أو في حالة الطوارئ[4].
- يحق لكل مواطن الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي وقرارات البلدية[5].
- يحلّ المجلس في حالة خرق الدستور، الاستقالة الجماعية، إلغاء الانتخابات[6]

للمجلس الشعبي البلدي عدة اختصاصات نذكر منها:

- **التهيئة والتنمية المحلية:** حيث تعد البلدية مخططها التنموي، وتبادر وتشجع كل إجراء من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية.
- **التعمير والهياكل الأساسية والتجهيز:**من حيث التزود بوسائل التعمير، واحترام تخصصات الأراضي المعدة للبناء أو للزراعة والمحافظة على حماية التراث العمراني.

---

[1]– قانون رقم 11–10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق لـ : 22 يونيو سنة 2011، المتعلق بالبلدية، المادة 31.

[2]– المادة 16، القانون نفسه.

[3]– المادة 23، القانون نفسه.

[4]– المادة 26، القانون نفسه.

[5]– المادة 14، القانون نفسه.

[6]– المواد 46، 47 و48، القانون نفسه.

- **التعليم الأساسي وما قبل المدرسي:** تختص البلدية بإنجاز مؤسسات التعليم الأساسي وصيانتها، كما لها أن تشجع كل إجراء من شأنه ترقية النقل المدرسي والتعليم ما بل المدرسي.
- **الأجهزة الاجتماعية والجماعية:** مثل إنجاز المراكز والهياكل الصحية والثقافية والرياضية وصيانة المساجد والمدارس القرآنية.
- **السكن:** وذلك بتوفير شروط الترقية العارية والتشجيع على إنشاء التعاونيات العقارية.
- **حفظ الصحة والنظافة والمحيط:** تتكفل البلدية بحفظ الصحة والمحافظة على النظافة العمومية خاصة بالنسبة للمياه الصالحة للشرب، والمياه القذرة والنفايات، ونظافة الأغذية والأماكن العمومية ومكافحة التلوث وحماية البيئة.
- **الاستثمارات الاقتصادية:** للبلدية أن تستثمر في المجالات الاقتصادية طبقا للتشريع المعمول به.[1]

ب-رئيس المجلس الشعبي البلدي

جاء في المادة 48 من قانون البلدية "يعين أعضاء القائمة التي نالت أغلبية المقاعد عضوا من بينهم رئيسا للمجلس الشعبي البلدي، يتم التنصيب في مدة لا تتعدى ثمانية أيام بعد الإعلان عن نتائج الاقتراع، يعين الرئيس للمدة الانتخابية للمجلس الشعبي البلدي".[2]

اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي: تتمثل صلاحيات رئيس المجلس الشعبي في نوعين الأول كممثل للبلدية وثاني كممثل للدولة.

- **رئيس المجلس الشعبي البلدي كممثل للبلدية:**

من الناحية القانونية:

- يمثل البلدية في جميع أعمال الحياة المدنية وله حق التقاضي باسم البلدية.

---

[1]- محمد الصغير بعلي، **قانون ادارة المحلية الجزائرية** (دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر: 2004) ص 82-83.عزبز لعباني، **واقع الإدارة المحلية في الجزائر** (مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة عبد الحميد لن باديس بمستغانم ، 2018/2017) ص59-60

[2]- عمار بوضياف، **المرجع السابق**، ص216.

- المحافظة وإدارة الأملاك والحقوق التي تشكل ممتلكات البلدية.

من الناحية الإداريـة:

- يمارس السلطة الرئاسية على مستخدمي البلدية.
- حافظ ويصون ممتلكات البلدية.
- يسلم رخص البناء.
- ينظم حركة المرور.

من الناحية المالية:

- الأمر بصرف الميزانية.
- يسير المداخيل والمصاريف.
- يعد الحساب الإداري.

من ناحية العلاقات مع المجلس:

- تحضير المداولات وتنفيذها .
- تقديم المناقصات.
- إمضاء الصفقات وأوامر الخدمة، ونشر قرارات المجلس.
- إخضاع القرارات لرقابة الوصاية.

رئيس المجلس الشعبي البلدي كممثل الدولة:

1. **ضابط الحالة المدنية:**

- مسؤول عن تسيير مصالح الحالة المدنية.
- يشرف على مراسيم الزواج، ويسهر على تسجيل المواليد والوفيات.
- بإمكانه تفويض تحت مسؤوليته هذه المهام إلى ضابط أو عدة ضباط الحالة المدنية، أو منتخبين، على أن يرسل قرار التفويض إلى الوالي والي النائب العام لدى المجلس الذي يمارس في هذا الميدان رقابة سلمية.

2. الضبطية القضائيـة:

يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة ضابط الشرطة القضائية تحت رقابة السلطة القضائية قصد حماية أملاك البلدية والمواطنين والنظام العام.

3. الضبطية الإداريـة:

هو مسؤول على الأمن العمومي وأمن الممتلكات والأشخاص لبلديته، بإمكانه تسخير قوات الشرطة والدرك الوطني ويسهر على صحية المواد الاستهلاكية المعروضة للبيع.

- يضمن ضبطية المقابر والجنائز بدون تمييز في الدين والعقيدة.
- يسهر على احترام قواعد العمران، وكذا إحصاء السكان.

4. الإسعافات:

- بإمكانه تحديد مخطط تنظيم الإسعاف.
- يكلف بوضع إجراءات الوقائية أو العملية اللازمة لضمان أمن الممتلكات والأشخاص.
- سلطة تسخير الأملاك والأشخاص.

5. الانتخابات والخدمة الوطنية

- المسير الرئيسي للقوائم الانتخابية ويضمن تحضير ومتبعة مراجعة القوائم الانتخابية.
- تحضير وسير الاقتراع – إحصاء الفئات المعنية بالخدمة الوطنية وإرسالها إلى الجهات المعنية – إحصاء السكان. [1]

02- الولايـة:

تعرف الولاية بأنها:هي الجماعة لامركزية ودائرة حائزة على سلطات المتفرعة للدولة تقوم بدورها على الوجه الكامل، وتعبر على مطامح سكانها وتحقيقها. لها هيئة خاصة بها، أي مجلس شعبي وهيئة تنفيذية فعالة، كما تعرف بأنها: جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتشكل مقاطعة إدارية للدولة، وتنشأ الولاية بقانون كما أنهالها اختصاصات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. فالولاية كجماعة إدارية لها خصائص

[1]– الصالح ساكري، مصطفى عوفي، **المرجع السابق**، ص 253–254.

ومميزات ذاتها، حيث تشارك في أداء الخدمات الجوهرية المحلية للسكان الولاية، وليست الولاية مجرد جماعة لا مركزية،تشكل أعمالها امتداد لأعمال البلدية وأعمال الدولة فحسب، بل هي أيضا دائرة إدارية تمكن الإدارات المركزية للدولة من أن تعكس عملها لخدمة المواطنين على الوجه الأفضل.

طبقا لنص المادة الثانية من قانون الولاية لسنة 12-07 يتولى تسيير شؤون الولاية هيئتان هما: المجلس الشعبي الولائي كهيئة مداولة والوالي كجهاز تنفيذي:

أ- الوالي:

يعد الوالي ممثل للدولة ومفوض للحكومة طبقا لأحكام المادة 110 من قانون الولاية رقم 12-07،فله ازدواج وظيفي باعتباره ممثل للدولة وممثل للولاية، فهو وساطة بين الولاية والسلطة المركزية، فهو بسهر على نشر وتنفيذ مداولات المجلس الشعبي الولائي وينشط وينسق ويراقب المصالح غير المركزية للدولة المكلفة بمختلف قطاعات النشاط في الولاية، وهو الآمر بالصرف الوحيد لميزانية التجهيز على مستوى الولاية لجميع الاعتمادات المالية.[1]

ب- المجلس الشعبي الولائي:

استنادا للقواعد القانونية المتعلقة بتكوينه، فالمجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات العمومية، هو جهاز مداولة على مستوى الولاية ويعتبر الأسلوب الأمثل للعيادة الجماعية والصورة الحقيقية التي بموجبها يمارس سكان الإقليم حقهم في التسيير والسهر على شؤونهم ورعاية مصالحهم، من خلال تنفيذ المشاريع التنموية في مختلف القطاعات على مستوى الولاية.[2]

---

[1]- حسان بن السحيمو، محمد زيداني، **إدارة الجماعات المحلية في الجزائر: بلدية سالي نموذجا** (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة أحمد دراية بأدرار، 2019/2018) ص16-17.

[2]- شويح بن عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2010-2011) ص44.

وتشترك كل هذه المستويات في تبنيا نظريا لأهداف المؤسسة وتحقيقها بتفعيل كل إمكاناتها ووسائلها لتقديم أكبر قدر ممكن من الخدمة الاجتماعية وأفضلها، في إطار السياسة الوطنية ككل والأهداف التقليدية الخاصة بها.[1]

المطلب الرابع: وظائف ومقومات الإدارة المحلية.

تعد الإدارة المحلية أسلوب من أساليب التنظيم الإداري في أي دولة، ولذا سنتعرض إلى أهم الوظائف والمقومات التي تتركز عليها الإدارة المحلية من أجل تحقيق أحسن الخدمات للمواطنين التي تليق بمستواهم الاقتصادي والاجتماعي.

الفرع الأول: وظائف الإدارة المحلية

هناك عدة وظائف أسندت إلى الإدارة المحلية ممثلة في مؤسساتها المختلفة ولاية وبلدية، وما يتبعها من مصالح وأقسام وغيرها، والاستعانة بكل إمكانياتها المادية والبشرية المتاحة، وبكل قوتها التنظيمية والقانونية التي حدد لها الأهداف التي تخص عملها ويمكننا أن نحصر هذه الوظائف فيما يلي:

1- **تنظيم الحالة المدنية وتسييرها:** من خلال الاعتماد على سجلات وميكانيزمات تنظيمية خاصة لكل الحالات المدنية من ولادات ووفيات وغيرها، ويعتبر هذا القسم من أهم الأقسام التنظيمية الضرورية للمواطن وللدولة على حد سواء، فمن خلالها يستطيع المواطن أن يتمتع بحقوق المواطنة وكذلك تستطيع الدولة إحصاء مواطنيها وحالاتهم الاجتماعية المختلفة.

2- تقوم أيضا الإدارة المحلية بعمل هام فيما يخص تسيير وتطوير المصلحة العامة المحلية، فالأهداف التي رسمتها الدولة فيما يخص الإصلاح الإداري وتطوير الخدمات المقدمة فالأهداف التي رسمتها للمواطنين وتحسينها أدرجت في أولوياتها الاهتمام بالإدارة المحلية

[1]- عبد القادر عكوشي، **التنظيم في مؤسسات الإدارة المحلية: دراسة ميدانية ببلدية العفرون (** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية االعلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم اجتماع، 2005/20014) ص 58.

باعتبارها أكثر قربا من المواطن وأكثر تمثيلا للدولة وأكثر تعاملا وتفاعلا مع متطلبات الحياة الاجتماعية العامة للمجتمع على المستوى المحلي.

3- تخليد الرموز الوطنية (شعارات وطنية، أعيد وطنية ...)

تقوم الإدارة المحلية كذلك بمهام الحفاظ على التقاليد الخاصة بالشعارات الوطنية الأعراف الخاصة بمعارض المنتوجات المحلية والأعراف الثقافية والاجتماعية، تقاليد تراعى في بناء السياسة الإدارية المحلية وتوظف لصالحها، بما لها من رمزية في حياة المواطن، بالإضافة إلى الأعياد الوطنية المدرجة في القانون.

4- الاتصال بالمحيط والاستماع للمواطن

وتتم هذه العملية بإشراك المواطن في مجريات الحياة التنظيمية المحلية وإعلامه بما يجري واطلاعه على بعض الوثائق وتسهيل مرور المعلومات بين المواطن وإدارته.[1]

5- وظيفة الأمن والنظام العام:

تتعلق بتسيير الشؤون المحلية وتنظيمها، كما تعمل هنا كذلك على صيانة عمرانية، وتوفير كل ما يساهم في راحة المواطنين من كهرباء وغاز وغذاء وصحة، وتقوم كذلك بتفعيل الأمن العام وأمن الأشخاص والممتلكات والحفاظ على النظام العام والقضاء على كل العوامل التي تهدده.[2]

6-تعبئة الطاقات والمهارات وإدماجها في وإدماجها في العملية التنموية والاقتصادية.

7-تطوير النشاطات الاقتصادية وترقية الاستثمار والصناعة الصغيرة والمتوسطة وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين.

8-تنشيط الأسواق القائمة وخلق أسواق جديدة.

---

[1]- أمينة شرفي، وفاء آفالو، **دور الحوكمة في تحسين الإدارة المحلية الجزائرية** (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945 بقالمة، 2013) ص 41،42.

[2]- هامل طارق، **المرجع السابق**، ص61.

9-حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية وبعث الترقية الفلاحية في المنطقة إلى جانب جماية الثروة الغابية والحيوانية وتطوير الري.[1]

الفرع الثاني: مقومات الإدارة المحلية

تعتبر الإدارة المحلية تنظيما إداريا تقوم على توزيع الوظيفة الإدارية فيما بين الحكومة وبين الهيئات المحلية المنتخبة، وتمارس اختصاصاتها تحت رقابة الحكومة المركزية وإشرافها، وهي ترتكز على عدة مقومات:

01- وجود مصالح محلية متمايزة عن المصالح الوطنية:

نقطة البداية في الإدارة المحلية الاعتراف بأن ثمة مصالح إقليمية، من الأفضل أن يترك الإشراف عليها لمن يهمهم الأمر، حتى تتفرغ الحكومة المركزية للمصالح لتي تهم الدولة كلها، فإن كان من الضروري أن تهيمن الدولة هيمنة متاحة على مرافق الأمن والقضاء والمواصلات بين كافة أرجاء الإقليم، فغن هناك من المرافق المحلية كالصحة والتعليم وتوزيع المياه ...إلخ ما يحسن تركها لمن يستفيدون منها مباشرة فهي تلبي حاجياتهم باعتبارها الأقدر على إشباعها. [2]

02- وحدات محلية تتمتع بالشخصية المعنوية:

تنقسم الدولة هنا إداريا إلى عدد من الوحدات المحلية وفقا لظروفها الخاصة مراعين في ذلك التوزيع الاجتماعي والتاريخي (المساحة، عدد السكان ومدى تجانسهم) بالإضافة إلى الموارد المالية والاقتصادية، وتمنح هذه الوحدات المحلية الشخصية المعنوية، التي تعرف على أنها مجموعة من الأشخاص لها غرض مشترك أو مجموعة من الأموال ترصد لتحقيق غرض معين.

---

[1] - سباعي مفيدة، بن لوصيف سميحة: **معوقات الرقمنة في الجماعات المحلية وعلاقتها بجودة الخدمة العمومية –دراسة حالة بلدية زغاية** (مذكرة مكنلة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصواف بميلة : 2021/2020) ص 7.

[2]- أمينة شرفي، وفاء آفالو، **المرجع السابق**، ص 44.

ويترتب عن منح الأشخاص المحلية شخصية معنوية واستقلال مالي الاعتراف لها بأهلية قانونية لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، وتكون لمجموعة الأشخاص والأموال مصلحة جماعية مستقلة عن مصالح الأفراد المكونين لها.[1]

03- قيام مجالس محلية منتخبة لإدارة المصالح المحلية:

إن الاعتراف بالشخصية المعنوية للمجالس المحلية لا تعتبر كافية، فلابد من وجود هيئات محلية منتخبة تنوب عن السكان المحليين في إدارة شؤونهم التي اعترف المشرع بها "ولما كان من المستحيل على جميع أبناء الأقاليم أو البلاد أن يقوموا بهذه المهمة بأنفسهم مباشرة فإنه من المتعين أن يقوم بذلك من ينتخبونه نيابة عنهم، ومن ثم كان الانتخاب هو الطريقة الأساسية التي يتم عن طريقها تكوين المجالس المعبرة عن إرادة الشخص المعنوي العام الإقليمي" فجوهر الإدارة المحلية هو أن يعهد إلى أبناء الوحدة الإدارية بأن يشبعوا حاجاتهم المحلية بأنفسهم من خلال هيئة يتم انتخابها. لاشك أن الفقهاء قد انقسموا في آرائهم إلى فريقين: الفريق الأول يدعم فكرة قيام المجالس المحلية على أساس الانتخاب، وحجتهم بذلك هو تكريس معنى استقلال المجالس المحلية، والأمر الآخر هو تلاءم نظام الانتخاب مع مبدأ الديمقراطية الذي يؤيد الأخذ بنظام الانتخاب.

04- تمتع المجالس المحلية بالاستقلال في ممارسة اختصاصاتها مع خضوعها لرقابة السلطة المركزية:

صحيح أن السلطة المركزية تخلت عن سلطتها ذات الطابع المحلي لصالح الوحدات الإدارية المحلية، ولكنها احتفظت بحق الرقابة والإشراف عليها حتى تضمن أنها تسير بالشكل الذي يتناسب مع السياسة العامة والمصلحة العامة للدولة، ومن المعروف أنه عادة ما يوجد نص قانوني يبين به اختصاصات وصلاحيات الإدارة المحلية ومن خلال ذلك النص يتم تحديد النوعية والكيفية التي يتم فيها رقابة السلطة المركزية، ويرى حسن عواضة "أنه لا يمكن للإدارة

[1] - مفيدة يوسف،**الاستقلالية المالية للجماعات المحلية في الجزائر** (مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد خيضر ببسكرة: 2012/2011) ص35.

المركزية أن تصل في رقابتها على الإدارة المحلية إلى حد إصدار الأوامر كما هو الحال في الرقابة الرئاسية ذلك أن ممارسة سلطة إصدار الأوامر تصطدم باستقلال الإدارة المحلية وتمس جوهر اللامركزية نفسه" فالرقابة إذا تكون ضمن الفلسفة الأساسية التي ينص عليه مبدأ اللامركزية الإدارية وأن لا يخرج عن ذلك المفهوم حتى تبقى الإدارة المحلية متمتعة باستقلاليتها[1].

المطلب الخامس: أهداف الإدارة المحلية

اهتم الكثير من الباحثين كل حسب مجال تخصصه بالإدارة المحلية أشد اهتمام، على اعتبارها صورة من صور التضامن الاجتماعي، كذلك تقوم على فكرة تقسيم العمل، ما جعل أهدافها تتنوع حسب تنوع مجالات اهتمام الباحثين، ويمكن تلخيص الأهداف فيما يلي:

الفرع الأول: الأهداف السياسية:

- **الديمقراطية والمشاركة:** تعتبر الديمقراطية والمشاركة أحد الأهداف الأساسية التي تسعى لتحقيقها الإدارة المحلية، وهي تقوم على قاعدة المشاركة في اتخاذ القرارات في إدارة الشؤون المحلية تأسيسا على مبدأ حكم الناس لأنفسهم في إدارة الخدمات وتوزيع المشاريع التنموية، وغني عن القول أن الإدارة المحلية هي المدرسة النموذجية للديمقراطية، وأساسا وقاعدة لنظام الحكم الديمقراطي للدولة كلها.[2]
- **دعم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي:** إن نظم الإدارة المحلية تسهم في القضاء على استئثار القوى السياسية وتسلمها داخل الدولة مما يجهض ويضعف مراكز القوى منها والقضاء عليها نهائيا.
- **تقوية البناء السياسي والاقتصادي للدولة:** وذلك بتوزيع الاختصاصات بدلا من تركيزها في العاصمة، ويمكن أن يظهر أثر ذلك عند تعرض الدولة لأزمات ومصاعب قد تضعف البناء التنظيمي المركزي للدولة، وعندها تبقى الوحدات المحلية (اللامركزية) التي اعتادت

[1]– محمد محمود الطعامنة، **المرجع السابق**، ص10–11.

[2]–محمد فتح الله الخطيب، **صبحي محرم، الاتجاهات المعاصرة في نظام الحكم المحلي** (دار النهضة العربية، القاهرة: 1996) ص14.

على حرية التعرف والاستقلال قادرة على الوقوف على قدميها والتصدي لمسؤولياتها دون شعور بالحاجة أو الاعتماد المطلق على المركز.[1]

الفرع الثاني: الأهداف الإدارية

يعتبر نظام الإدارة المحلية وسيلة ملائمة لتقديم الخدمات المحلية والإشراف على إدارتها، وله عدة أهداف تتلخص فيما يلي:

- **تحقيق الكفاءة الإدارية:** لقد أثار براونج**Browing**من أهم حسنات النظام اللامركزي هو ما يتعلق بالنواحي الاقتصادية، حيث أن هذا النظام من جهة نظر أكثر جدوى اقتصادية من تبني النظام المركزي عند تقديم السلع والخدمات المحلية وكذلك القدرة على الاستجابة للطلبات المتباينة مقارنة بالنظام المركزي.

- **القضاء على البيروقراطية** التي تتصف بها الإدارة الحكومية وتنتقل صلاحية تقديم الخدمات المحلية إلى هيئات وأشخاص يدركون طبيعة الحاجات المحلية ويستجيبون لها بدون عوائق أو روتين، ومن خلال رقابة وإشراف المستفيدين من تلك الخدمات.

- **خلق روح التنافس بين وحدات الإدارة المحلية،** ومنح فرصة للمحليات للتجريب والإبداع والاستفادة من أداء بعضها البعض نتيجة لذلك.

- **تقريب المستهلك من المنتج:** حيث يقرر ممثلي الهيئات المحلية المنتجة عادة الخدمات المطلوبة ويشرفون على إدارتها ويقيمونها ويمثلون جهود المستفيدين منها ويشتركون معهم في تمويلها.[2]

[1]– باديس بن حدة، **الاتجاهات الحديثة لتطوير الإدارة المحلية في الوطن العربي دراسة مقارنة** (الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2016) ص 104.

[2]– أمينة شرفي، وفاء آفالو، **المرجع السابق**، ص40.

الفرع الثالث:الأهداف الاجتماعية والثقافية

- تسهم الإدارة المحلية بربط الإدارة الحكومية بالقاعدة الشعبية، بما يضمن تفهم الطرفين لاحتياجات وأولويات المجتمعات المحلية ووسائل تنميتها اقتصاديا واجتماعيا.
- دعم وترسيخ الثقة بالمواطن واحترام حريته وإدارته ورغبته في المشاركة في إدارة الشؤون المحلية ضمن سياق الإطار العام للتنمية الشاملة للوطن.
- إحساس الأفراد بانتماءاتهم الإقليمية والقومية، وتخفيف آثار العزلة التي تفرضها المدينة الحديثة عليهم بعد توسيع نطاقها.[1]
- الإدارة المحلية وسيلة لحصول الأفراد على احتياجاتهم واتساع رغباتهم وميولهم.
- تعميم قيم حسب المعرفة وإتقان العمل وتنمية الثقافة الوطنية.
- الاهتمام بتحسين التعليم والصحة لكافة الأفراد.

الفرع الرابع: الأهداف البيئية

لم يستثنى البعد البيئي من سياسات وأجندات الإدارة المحلية خاصة في الآونة الأخيرة، ومع الاختصاصات الجديدة التي منحت إياها من أجل إحداث إصلاح وتغيير في أدوارها التنموية، انطلاقا من فلسفة وأهداف التنمية المستدامة وخاصة فيما يتعلق بمسألة ترشيد التسيير المحلي للموارد الطبيعية المحلية بعدما لحق بالبيئة من تأثيرات متفاوتة جراء النشاط الاقتصادي والبشري وسوء الاستغلال.[2]

[1]– محمد محمود الطعامنة، **المرجع السابق**، ص16.

[2]– سعيدة سعودي ، ذات نور الهدى، **الاتجاهات الحديثة لتطوير الإدارة المحلية (** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة جيجل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017) ص11-12.

الفصل الثاني:

واقع الرقمنة في بلدية حمام الضلعة

إن دراسة بلدية حمام الضلعة كحالة لموضوع الدراسة وكيفية تطبيقها للرقمنة ودورها في تطوير الإدارة المحلية، يستدعي منا أن نقدم لمحة عنها أولا وكذا شرح مختلف الهياكل التابعة لها، وبعد ذلك نتطرق إلى صلب الموضوع وهو البنية التحتية للرقمنة في هذه البلدية، ومدى تطبيق الرقمنة فيها.

المبحث الأول: تقديم عام بلدية حمام الضلعة.

سنتناول من خلال هذا المبحث لمحة عن هذه البلدية من خلال معرفة تاريخ إنشائها وكذا هيكلها التنظيمي ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

المطلب الأول: تقديم بلدية حمام الضلعة

نشأة والتسمية: أنشئت بلدية حمام الضلعة سنة 1957 من طرف الإدارة الاستعمارية أثناء الإصلاح الإداري أنذاك وسميت باسم "الخرابشة " وفي 16 -05-1963 بموجب المرسوم رقم 63 /189 تم دمج بلدية حمام الضلعة "الخرابشة " مع أربع دواوير وهم: ملوزة – بني يلمان – الدريعات – الضلعة باسم بلدية ونوغة ومقرها الاداري حمام الضلعة حاليا حيث كانت تشمل رقعة جغرافية واسعة وتضم أنذاك كل القرى والمداشر المنضوية في اطار البلديات الحالية وهي: بني يلمان – ونوغة – تارمونت – حمام الضلعة وفي سنة 1964 وبعد انفصال بلدية ونوغة والتى تضم معها بني يلمان تم انشاء بلدية جديدة باسم بلدية حمام الضلعة المكونة من ثلاثة دواوير كبرى وهم: دوار الخرابشة (حمام الضلعة وتارمونت) دوار الدريعات–دوار الضلعة، وكانت تابعة اداريا الى دائرة المسيلة ولاية سطيف الى غاية سنة 1984 أين تم التقسيم الاداري الجديد بموجب المرسوم رقم: 365/84 المؤرخ في 1984/12/01 المحددلتكوين البلديات ومشتملاتها وحدودها الاقليمية أصبحت بلدية حمام الضلعة مقرا للدائرة

التي تضم أربع بلديات وهم: – حمام الضلعة (مقر الدائرة) –ونوغة – تارمونت – أولاد منصور.[1]

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي

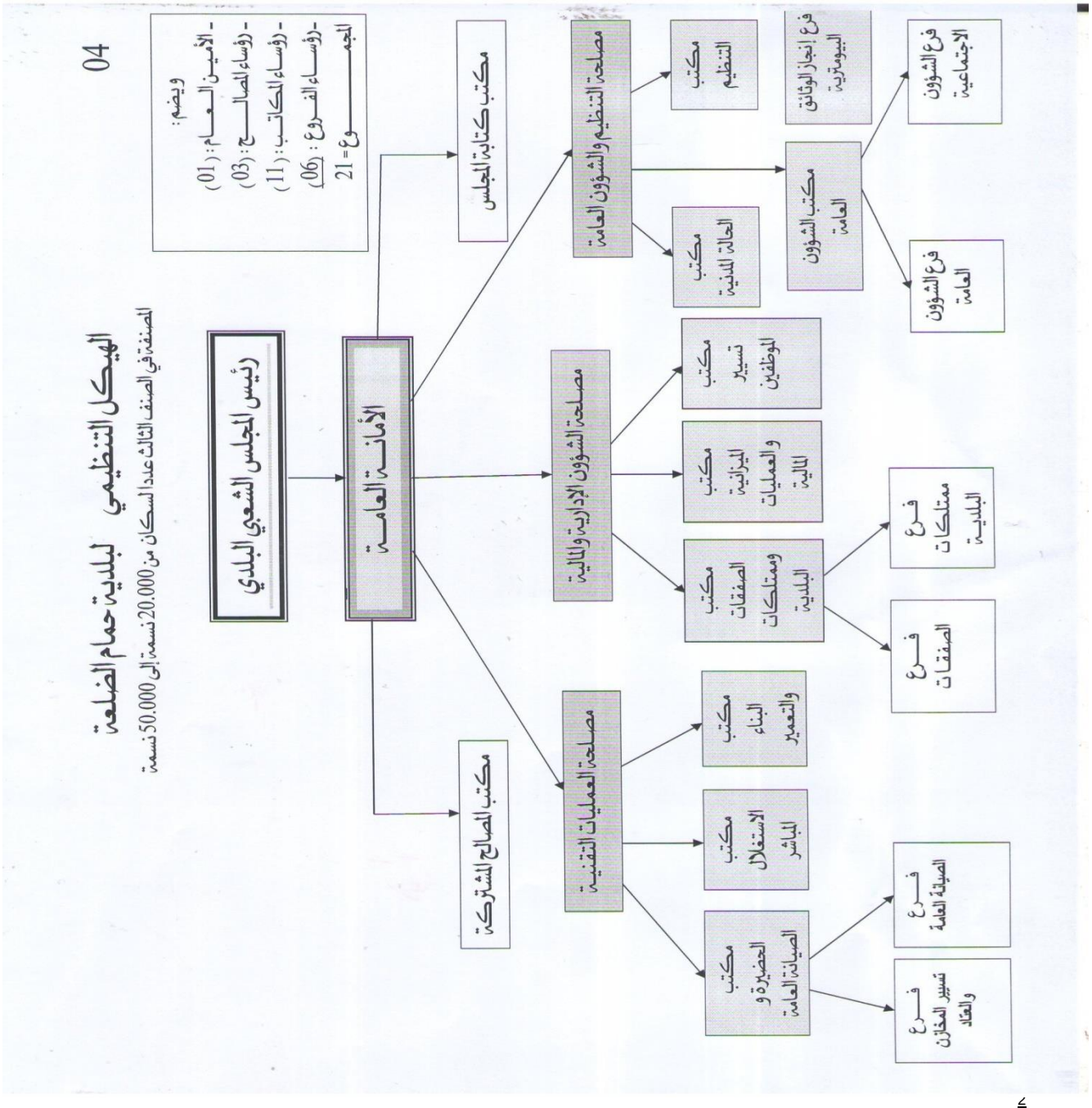

[2]

[1]- سمير حواسي، **تحسين الخدمة العمومية في ظل التوجه نحو الإدارة الالكترونية : دراسة حالة بلدية حمام الضلعة** (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2022/2021) ص30.

2- مكتب الأمانة العامة لبلدية حمام الضلعة

شرح الهيكل التنظيمي لبلدية حمام الضلعة:

أ- **الأمانة العامة:** تتحد مهام الأمين العام وفق المادة 119 من المرسوم 26-91 بتاريخ 02-02-1991.

وبها مكتبين هما:

أ.1 مكتب كتابة المجلس:

- مسك سجل المداولات والقرارات والسهر على تسجيل كل المداولات والقرارات والتأشيرات التابعة لها.
- إعداد وإرسال الاستدعاءات الموجهة للمجلس.
- متابعة محاضر لجان المجلس.
- متابعة المصادقة على المداولات والقرارات والملاحظات الخاصة بها مع السلطة الوصية.
- متابعة تنفيذ المداولات والقرارات للبلدية.
- تنظيم استقبالات المواطنين وتوجيههم وإعلامهم.

أ.2 مكتب المصالح المشتركة: ويقوم بالمهام التالية:

تنظيم وتنسيق الأعمال الإدارية.. متابعة وإحصاء عرائض المواطنين مع متابعة انجاز برامج الإعلام الآلي للبلدية، تنظيم العلاقة بين البلديات والجمعيات ذات الطابع الاجتماعي.

ب- مصلحة التنظيم والشؤون العامة: يتولى رئيس المصلحة تحت سلطة الأمين العام والمسيرين لتنشيط الهياكل الموضعة تحت سلطته.

ب.1 مكتب التنظيم: يقوم بالمهام التالية:

الشرطة العامة (التصديق على الوثائق، حركة السيارات، بطاقة المقيم شهادة السكن،... وغيرها من الوثائق)، متابعة ملفات إنشاء الاستغلال، المؤسسات المصنعة والنشاطات المنظمة.

إعداد وتسليم الوثائق الخاصة بالنشاطات الفلاحية والحرفية، متابعة الشؤون القانونية والنزاعات للبلدية.

ب.2 مكتب الحالة المدنية: يقوم بالمهام التالية.

إعداد وتسليم مختلف وثائق الحالة المدنية، تسجيل الملاحظات الهامشية. السهر على تنفيذ العمليات المرتبطة بالخدمة المدنية.

ب.3 مكتب الشؤون العامة: وينقسم إلى فرعين هما:

فرع الشؤون الاجتماعية: يقوم بالمهام التالية

متابعة القضايا المجاهدين–الشغل السكن، الفئات المحرومة–المعاقين والمسنين، السهر على ترقية النشاطات الثقافية والرياضية.

فرع الشؤون العامة: يقوم بالمهام التالية:

القيام بالأعمال المرتبطة بالانتخابات وكذا الإحصائيات السكان المنازل المقابر–المساجد... الخ، متابعة وتنشيط الوقاية وحفظ الصحة على مستوى تراب البلدية.

مصلحة الشؤون الإدارية والمالية: يتولى رئيس المصلحة تحت سلطة الأمين العام للمسيرين وتنشيط الهياكل الموضوعية تحت سلطته.

ب.4 مكتب تسيير الموظفين: يقوم بالمهام التالية:

تسيير الحياة المهنية للموظفين وتنظيم وحفظ الملفات الفردية للموظفين، وكذا عمليات الإحصاء ومتابعة حركة الموظفين.

ت. مكتب الميزانية والعمليات المالية: هذا المكتب تستند له العمليات المالية والذي يتشكل من مختلف الفروع داخل المكتب نفسه ودوره تنفيذي أكثر مما هو رقابي بل إشرافه على ما جاء في عدة بنود ومواد الميزانية من مختلف أقسام الميزانية من تجهيز وتسيير:

ت.1 التجهيز: وهو كل ما يتعلق بالصرف على حساب مختلف المشاريع والمواد وكل حسب خصوصية الأشياء التي تصرف وليس على حساب أي ثوابت في الميزانية.

ت.2التسيير: ففي هذا الجانب نستطيع التركيز على جانب الأجور ومن بين المهام التي تنجز في هذا المكتب عي التالي:

إعداد الميزانية ومتابعة إيرادات ونفقات البلدية والملحقات التابعة لها، التأشيرة المالية لسند الطلب والتأكد من القروض المالية، تحرير الحوالات المالية للعمال، مسك التسجيلات والملحقات الخاصة بتنفيذ الميزانية، المتابعة المالية لمختلف البرامج.

ث . مكتب الصفقات وممتلكات البلدية: مهام رئيس المكتب محددة بالمادة 123 من المرسوم 26/91المؤرخ في 02-02-1991 ويضم هذا المكتب فرعين هما:

ث.1 فرع الصفقات: يقوم بالمهام التالية:

إعداد ومتابعة الصفقات، تحضير المزايدات الخاصة بالصفقات.

ث .2 فرع ممتلكات البلدية: بقوم بالمهام التالية:

جرد كل ممتلكات البلدية، الإحصاء السنوي للممتلكات المنقولة والثابتة.

ج . مصلحة العمليات التقنية: يتولى رئيس المصلحة تحت سلطة الأمين العام والمسيرين تنشيط الهياكل الموضوعة تحت سلطته.

ج .1 مكتب البناء والتعمير: يقوم بالمهام التالية:

السهر على احترام قواعد التهيئة والتعمير على مستوى تراب البلدية.

إعداد وتسليم الوثائق الخاصة بالبناء والتعمير (رخصة البناء – رخصة التجزئة – رخصة الهدم – رخصة بتصليح وانجاز شبكات المياه وغيرها ...الخ)، المتابعة التقنية للمشاريع.

ج.2 مكتب الاستغلال المباشر: يقوم بالمهام التالية:

كل الأعمال المتعلقة بإنشاء وكالات الأشغال العمومية، ومتابعة وضعية الأعمال والوسائل الموضوعة تحت تصرف العمال، ضمان تطبيق النصوص التنظيمية الخاصة بالوكالات.

ح. مكتب الحظيرة والصيانة: يقوم بالمهام التالية.

ح .1 فرع الصيانة العامة:

تنشيط ومتابعة فرق الصيانة المختلفة، مسك السجلات التي تحدد فيها الأعمال التي تقوم بها كل فرقة يوميا وكذا تسجيل الأعمال التي قامت بها.

ح .2 فرع تسيير المخازن: يقوم بالمهام التالية:

مسك بطاقية المخزون، مراقبة دخول وخروج المواد وتقديمها، مسك بطاقية العتاد، برمجة بطاقية العتاد، برمجة العتاد لمختلف المهام.[1]

[1]- سمير حواسي، **المرجع السابق**، ص33-34-35. .

المبحث الثاني: تطبيقات الرقمنة في بلدية حمام الضلعة

يعد هذا البحث بمثابة الجانب التطبيقي للموضوع الدراسة والذي يمكننا فيه الإجابة على الإشكالية، لذا قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مطالب، أول يتحدث عن البنية التحتية للرقمنة في بلدية حمام الضلعة، والثاني يتحدث عن آثار تطبيق الرقمنة، أما الأخير فهو عبارة عن تحليل استبيان خاص بموضوع المذكرة.

المطلب الأول: البنية التحتية للرقمنة في بلدية حمام الضلعة

سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على المكاتب التي تعمل بنظام الرقمنة وهي الشباك الموحد للحالة المدنية والاجتماعية، والمكتب الخاص بترقيم المركبات، المكتب الخاص برخص السياقة، وكذا مكتب البيومتري (بطاقة التعريف البيومترية وجواز السفر البيومتري)، وسنتناول كل مكتب على النحو التالي:

الفرع الأول: مصلحة الحالة المدنية

أ- الحالة المدنية في الجزائر بشكل عام (السجل الرقمي الأوتوماتيكي للحالة المدنية):

تنفيذا لمخطط عمل الحكومة الهادف إلى تحسين أداء الإدارة العمومية وجعله يتميز بالفعالية والشفافية، قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بتجسيد عدة إنجازات هامة في مجال عصرنة المرفق العام، تهدف في مجملها إلى تمكين المواطن من خدمة عمومية ذات جودة ونوعية عالية، ومن بين أهم هذه الإنجازات لسنة 2014 رقمنة جميع سجلات الحالة المدنية على المستوى الوطني وإحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية وربط كل البلديات وملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية به وهذا طبقا للقانون الجديد للحالة المدنية رقم 14-08 مؤرخ في 13 شوال عام 1435هـ الموافق لـ: 9 أوت 2014 يعدل ويتمم الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1389هـ الموافق لـ 19 فبراير 1970.

وقد اعتمدت هذه العملية كأحد أهم الأولويات المعنية للعصرنة لأنها ترمي إلى تحقيق المهام التالية:

1- التحسين الأكيد لنوعية العلاقة بين الإدارة والمواطن عن طريق الإسراع في التكفل بطلباتهم

2- ضمان تقريب الإدارة من المواطن عن طريق فتح ملحقات إدارية جديدة للحالة المدنية وربطها بواسطة ألياف البصرية مع موقر البلديات

3- إنشاء قاعدة بيانات ومعطيات وطنية تتكون من مختلف أحداث الحالة المدنية المسجلة مع جميع البلديات وكل الأحداث الجديدة والتعديلات المحتملة التي تشكل السجل الوطني الأوتوماتيكي للحالة المدنية.

4- المعالجة النهائية للمشاكل التي يعيشها المواطن نتيجة إجبارهم على التنقل إلى مكان ميلادهم لاستخراج شهادات الميلاد التي تخصهم ما يترتب لهم عن ذلك من النتائج السلبية المالية والمادية.

ومنه يمكن القول أن:

السجل الوطني الآلي للحالة المدنية يرتبط بالبلديات والملاحق الإدارية وكذا البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية ويحدث لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

يتمركز السجل الوطني الآلي للحالة المدنية بواسطة وسيلة رقمية كافة العقود الخاصة بالحالة المدنية (سجل عقود الميلاد، سجل عقود الزواج، سجل عقود الوفيات) بالإضافة إلى التعديلات والإغفالات والتسجيلات والتصحيحات التي يتم تدوينها.

يربط هذا السجل بالمؤسسات العمومية الأخرى المعينة، لا سيما المصالح المركزية لوزارة العدل كما حدد القانون 14-08 المعدل والمتمم للأمر 70-20 المتعلق بالحالة المدنية كيفية التطبيق وأهم العناصر المتعلقة بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية.

ب- مكتب الحالة المدنية في بلدية حمام الضلعة:

بلدية حمام الضلعة على غرار بلديات الوطن عملت على تجسيد تطبيق الرقمنة بداية من مصلحة الحالة المدنية، فقد قامت بتوفير كل العتاد الآلي والمورد البشري لجعل خدماتها أكثر فعالية وتميز، حيث تتكون هذه الأخيرة من الشبابيك تعمل بالرقمنة وهي كالتالي:

- **الشباك الوطني للمولودين خارج البلدية:** يحتوي على موظفين اثنين وجهاز حاسوب مزود بشبكة الأنترنت وطابعة، يقوم استخراج وثائق الحالة المدنية (شهادة ميلاد- شهادة وفاة – عقد زواج) للمولودين خارج البلدية.
- **شباك الحالة المدنية داخل البلدية:** يحتوي على ثلاث موظفين وثلاث أجهزة حاسوب مزودين طبعا بشبكة الأنترنت، يقومون باستخراج وثائق الحالة المدنية للمولودين داخل البلدية.
- **شباك الحالة المدنية الخاص بوثائق الحالة المدنية باللغة الأجنبية:** يحتوي على موظفين اثنين مزودين بما يلزم لاستخراج الوثائق باللغة الأجنبية.
- **شباك تصحيح وثائق الحالة المدنية:** يحتوي على موظفين اثنين وجهاز حاسوب، يقومان بمعالجة ملفات تصحيح وثائق الحالة المدنية ن طريق المحكمة، حيث يقوم بتدوين الأحكام الواردة إليهم في سجل خاص، وبعدها يقومان بالتصحيح على مستوى الشباك الموحد (السجل الآلي للحالة المدنية) طبقا لمنطوق هذه الأحكام.
- **شباك لاستخراج شهادة الإقامة،** ويحتوي على موظفين اثنين وجهاز حاسوب بلواحقه.
- **شباك الحالة المدنية الخاص باستخراج شهادة العزوبة وشهادة عدم تكرار الزواج.**
- **شباك الحالة المدنية المتواجد على مستوى الفروع البلدية في القرى والأحياء الكبرى:** حيث يعمل هذا الأخير من خلال تزويده ب يحتوي على كل المولدين داخل البلدية،لاستخراج الوثائق لكن غير مزود بشبكة الأنترنت.

ملاحظة: كل هذه المكاتب تعمل بنظام الرقمنة، عن طريق إنجاز الوثيقة بناء على المعلومات المخزنة في الحاسوب والتي تم حجزها سابقا من طرف الموظفين.

الفرع الثاني: مكتب ترقيم المركبات

في إطار تحسين الخدمة العمومية و تقريب أكثر للإدارة من المواطن، تم انطلاق عملية لا مركزية استخراج بطاقات تسجيل المركبات على مستوى البلديات في سنة 2015 و هذا تنفيذا لتعليمات السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والمتضمن تحويل إصدار بطاقة ترقيم المركبات من الدوائر إلى البلديات، بلدية حمام الضلعة باشرت عملية استقبال ملفات ترقيم المركبات الواردة من داخل الولاية وكذلك خارج الولاية ابتداء من 07 ديسمبر 2015، وهذا بغية معالجتها واستصدار البطاقة الرمادية للمواطن، وكذلك استصدار بطاقة مراقبة للوافدين من خارج الولاية.

المكتب يقدم أيضا خدمات في ما يخص توجيه المواطنين و تسهيل استخراج الوثائق عن طريق الشباك الموحد للحالة المدنية (استمارة معلومات+بطاقة الإقامة)، إضافة إلى تلقي الشكاوي و التصاريح الأمنية و الإجابة عنها.

الإجراءات المتخذة من قبل البلدية:

سخرت بلدية حمام الضلعة كل الإمكانيات المادية والبشرية لانطلاق العملية، وذلك بتوفير مكتب مهيأ ومجهز بعتاد الإعلام الآلي، تم ربطه بالبطاقية الوطنية والبطاقية المحلية بالإضافة إلى تعيين موظفين مؤهلين أسندت لهم مهام هذا المكتب، كما تم تحديد شباك خاص بإيداع ومراقبة الملفات الخاصة بالبطاقات الرمادية.

الفرع الثالث: المصلحة البيومترية:

و بلدية حمام الضلعة بولاية المسيلة و على غرار بلديات الوطن من البلديات التي سعت وراء التغيير في مجال الإدارة وذلك من خلال استحداث المصلحة البيومترية وتتبع التنظيم العام

رفقة الحالة المدنية، وفي هذا الصدد عمدت إلى توفير مقر للمصلحة وتجهيزه بجميع الأجهزة اللازمة لذلك مع توفير الموارد البشرية التي ستشرف على العملية وإخضاعهم إلى تكوين على مستوى الدائرة والولاية لتحقيق الأهداف المسطرة بعصرنة الإدارة من خلال إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وكذا تقريب الإدارة من المواطن عن طريق تطوير الخدمات الإلكترونية، وكان ذلك جليا من خلال الدخول في تطبيق مشاريع إلكترونية تدريجيا، كجواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية البيومتريين، والتي كان لها نصيب في الدخول للمشروع كانطلاقة لتطبيق الإدارة الإلكترونية.[1]

المصلحة البيومترية فتحت أبوابها في بلدية حمام الضلعة ابتداء من ديسمبر 2015، تحتوي على مكتبين وهما مكتب بطاقة التعريف البيومترية ومكتب جواز السفر الالكتروني، ومكتب رخصة السياقة، وسنتناولها كالتالي:

- مكتب جواز السفر و بطاقة التعريف الوطنية البيومتريين.
- مكتب رخصة السياقة.

بعد استقبال المواطنين من طرف عون الاستقبال بالمصلحة البيومترية يقوم كل مكتب بمهامه بحسب نوع الطلب الوارد من المواطن.

أولا- مكتب جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية البيومتريين:

وضعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية تحت تصرف المواطنين موقع الكتروني على شبكة الانترنت لطلب ومتابعة الملف الإلكتروني لاستخراج الوثيقتين، من خلال إنشاء ملف تعريفي بالتسجيل بالموقع للتعرف على الوثائق المطلوبة ومعايير الصور قبل رفعها ملء استمارة طلب الكترونية وطبعا اختيار مركز الإيداع، أما في حالة حيازة جوار السفر البيومتري قيمكن طلب بطاقة التعريف مباشرة بملء استمارة الكترونية على الموقع واختيار مركز استلامها، وفي كل الحالات يتلقى المواطن رسالة لإعلامه بضرورة التقرب إلى البلدية المختار

[1] مراسلة وزارة الداخلية لبلدية حمام الضلعة.

لاستلام وثيقته.[1] هذا بالنسبة للذي يمتلك إحدى الوثيقتين، أما من يرد الحصول على إحدى الوثيقتين له إجراءات أخرى سنوضحها كالآتي:

أ- **الإجراءات المتخذة من قبل بلدية حمام الضلعة:**

قد تم تحديد أربعة مكاتب و شباك كالآتي:

- شباك لاستقبال الملفات و القيام بعملية حجز المعلومات الأولية(Vérification)
- مكتب لعمليتي الحجز الثانية.(Saisie et Certification)
- مكتب خاص بعملية أخذ البيانات البيومترية"الصورة والبصمات، الإمضاء"(Enrôlement).
- مكتب خاص بعملية التسليم(Délivrance) .
- مكتب خاص بالخادم(Serveur) .
- مكتب خاص بالمهندس(Transfert)
- تعيين مهندس في الإعلام الآلي،02 تقنيين سامين في الإعلام الآلي وعون حجز للإشراف على المصلحة.

كما تم إخضاع مستخدمي المصلحة إلى تكوين على مستوى دائرة حمام الضلعة.

تبدأ عملية المعالجة بأخذ موعد خاص بكل مواطن باستعمال شبكة الانترنت موقع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية ليرسل طلب المواطن إلى مكتب الحجز، يتم من خلالها حجز المعلومات الخاصة بالمواطن كما يتم مسح الصورة و شهادة الميلاد الخاصة بمقدم الطلب، بعد هذه العملية يتم إرسال الملف بعد التثبيت إلى محطة التدوين التي من خلالها يتم إدخال المعلومات المتعلقة بالأب و الأم، تليها مرحلة المصادقة أين يتم التأكد من صحة المعلومات ثم إرسالها إلى محطة أخذ البيانات البيومترية (البصمات- الصورة-

[1]- سميحة بن لوصيف ، سباعي مفيدة، **المرجع السابق**، ص19، 20.

الإمضاء) و في الأخير ترسل الملفات عن طريق موقع خاص بهذه العملية إلى مديرية السندات و الوثائق المؤمنة بالجزائر العاصمة.

بعد الانتهاء من عملية إصدار بطاقة التعريف الوطنية أو جواز السفر البيومتري على مستوى مديرية السندات والوثائق المؤمنة ترسل إلى الولاية ثم إلى الدائرة بعدها إلى البلدية من أجل تسليمها إلى المواطن وذلك بعد تسجيلها على مستوى الشبكة المركزية.

*** ملف بطاقة التعريف البيومترية:**

- الجنسية (في حالة استخراجها أول مرة أما في حالة التجديد فتطلب شهادة الميلاد رقم 12 شهادة ميلاد الأب).
- شهادة ميلاد الخاصة S12 (شهادة ميلاد المعني + نسخة من بطاقة التعريف للمعني أو الولي أو تصريح شرفي).
- استمارة تقدم من طرف البلدية.
- فصيلة الدم.
- 4 صور شمسية (ذات الخلفية البيضاء).
- شهادة الإقامة لأكثر من 6 أشهر.

*** ملف جواز السفر البيومتري:** نفس الوثائق المطلوبة في ملف بطاقة التعريف الالكترونية،يضاف إليها طابع جبائي يقدر ب 6000 دج.[1]

دور طالب الوثيقة:يجب على طالب الوثيقة البيومترية أن يقوم بما يلي:

[1]- هامل طارق، **المرجع السابق**، ص133،132.

1. تقديم الملف النظامي حسب نوع الوثيقة.
2. الحضور الشخصي لطالب الوثيقة أو الولي الشرعي إلزامي عند إيداع واستلام الوثيقة بالنسبة للبالغين سن 12 سنة فما فوق.
3. أما فيما يتعلق بالأطفال القصر، (أقل من 12 سنة) فحضورهم إجباري عند الإيداع فقط.

ثانيا:مكتب رخصة السياقة:

في إطار مجهودات الدولة الرامية إلى عصرنة الإدارة الجزائرية وتحقيق مشروع الحكومة الإلكترونية تم تحويل عملية استخراج وثيقة رخصة السياقة من الدوائر إلى البلديات في سنة 2016، وفي السياق ذاته واستنادا لما جاء في توجيهات وزارة الداخلية و الجماعات المحلية باشرت بلدية حمام الضلعة عملية استقبال ملفات رخصة السياقة ابتداء من 08 أوت 2016، حيث تم توفير جميع الإمكانيات المادية والبشرية لمباشرة العملية بالبلدية، وذلك بتحديد مكتب مجهز بوسائل الإعلام الآلي وربطه بالشبكة الوطنية كما تم تحديد شباك خاص بإيداع الملفات الخاصة برخصة السياقة، أما بالنسبة للمستخدمين، فقد تم تسخير أعوان مؤهلين أسندت لهم مهام هذا المكتب وتم إخضاعهم إلى تكوين مكثف بولاية المسيلة دائرة حمام الضلعة للتحكم في تقنيات الإعلام الآلي الخاصة بإصدار رخصة السياقة.

المكتب يقدم خدمات في ما يخص التكفل باستخراج رخص السياقة سواء بالنسبة للرخص المتلفة والمنتهية الصلاحية أو بالنسبة للرخص الاختبارية للممتحنين الجدد، أما بالنسبة للرخص الواردة من خارج الولاية: يوفر المكتب وصل إيداع في انتظار وصول شهادة الكفاءة لاستخراج الرخص، كما يتلقى التصاريح و الشكاوي الأمنية و يجيب عنها إضافة إلى استقبال المواطنين وتسهيل عملية استخراجهم للوثائق التالية: (شهادة الإقامة _ استمارة المعلومات الشخصية) وهذا عن طريق الشباك الموحد للحالة المدنية.[1]

[1]- سمير حواسي، **المرجع السابق**، 49.

وبموجب المنشور الوزاري المشترك رقم 03 المؤرخ في 04 جوان 2018، تم إنشاء نموذج جديد لرخصة السياقة هي رخصة السياقة البيومترية.

وحرصا منها على التوجه لإنشاء بلدية رقمية عصرية مزودة بأحدث التقنيات خدمة للمواطن، أطلقت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في 01 أفريل 2022، رخصة السياقة البيومترية، كمرحلة أولى ببلديات العاصمة ومبدئيا بأربع بلديات نموذجية الجزائر العاصمة، بابا حسن، الدار البيضاء وبلدية القبة، وهي البلديات التي تم تزويدها بالشباك الالكتروني منذ جانفي 2022، و يعتبر العمل برخصة السياقة الجديدة (بالتنقيط) التي تختلف كثيرا عن الرخصة الكلاسيكية إجراء جديدا يتم عبر مراحل عديدة و الهدف منه مراقبة مختلف المركبات، حيث يتم سحب النقاط إلكترونيا بعد إرسال المعلومات الشخصية لمرتكب المخالفة إلى قاعدة البيانات المركزية بوزارة الداخلية[1].

أما في بلدية حمام الضلعة، بدأ العمل على إنجاز رخصة السياقة البيومترية منذ بداية سنة 2024.

يحتوي مكتب رخصة السياقة البيومترية على مكتبين فرعيين، الأول: يتولى حجز الملفات الواردة من المندوبية الولائية للنقل (ملفات خاصة بالناجحين الجدد في اجتياز امتحان رخصة السياقة)، أما المكتب الثاني فيقوم بمسك الملفات وإنجاز رخص السياقة وتسليمها.

يقوم الموظفون على مستوى مكتب رخصة السياقة الالكترونية بمعالجة طلبات رخصة السياقة وحجز الملفات.

المطلب الثاني: آثار تطبيق الرقمنة في الإدارة المحلية (بلدية حمام الضلعة)

كل تقنية هي سلاح ذو حدين، له آثار إيجابية، كما له آثار سلبية، ورقمنة الإدارة المحلية بشكل عام وبلدية حمام الضلعة بشكل خاص، لها آثار إيجابية وآثار سلبية.

[1]- سمير حواسي، **المرجع السابق**، ص50.

الفرع الأول: الآثار الإيجابية

على غرار بلديات الوطن، بلدية حمام الضلعة استفادت من تطبيق الرقمنة وكان لذلك الآثار الكثيرة التي استنتجناها من خلال بحثنا هذا، نذكرها على النحو التالي:

- سرعة الاستجابة من خلال تسريع استخراج الوثيقة أكثر من ذي قبل، لأن معلومات الوثيقة محجوزة مسبقا وما على الموظف حاليا إلا طبعها والمصادقة عليها.
- تحقيق الدقة في استخراج الوثائق من خلال التقليل من الأخطاء المرتبكة في الوثيقة المطلوبة التي كانت تتم باليد قبل الرقمنة، وكانت آنذاك الأخطاء كثيرة.
- سهولة اكتشاف أي خطأ موجود في الوثيقة.
- التقليل من عدد الموطنين على الطوابير نتيجة السرعة في الإنجاز.
- تقليل مدى تأثير العلاقات الشخصية على إنجاز الوثائق.
- التقليل من التراكم الورقي على مستوى مكاتب البلدية نتيجة إحلال الوثائق الالكترونية محلها.
- تمكين المواطن من استخراج كل وثائق الحالة المدنية بصفة آنية من أي بلدية أو ملحقة إدارية عبر الوطن دون أن يتكبد عناء التنقل إلى البلدية الأصلية.
- تحسّن العلاقة بين الإدارة والمواطن عن طريق الإسراع في التكفل بطلباتهم.
- تقريب الإدارة من المواطن عن طريق فتح ملحقات إدارية جديدة للحالة المدنية وربطها بواسطة ألياف البصرية مع مقر البلديات، سهل أيضا على سكان القرى إنجاز وثائقهم دون الذهاب إلى مقر البلدية.
- القضاء على المشاكل التي كان يعيشها المواطن نتيجة إجباره على التنقل إلى مكان ميلاده لاستخراج شهادات الميلاد التي تخصه ما يترتب لهم عن ذلك من النتائج السلبية المالية والمادية.

- تطبيق الرقمنة نتج عنه اكتساب الكثير من الموظفين لمهارات استعمال جهاز الحاسوب من خلال قيام البلدية بإخضاعهم لدورات تكوينية في هذا المجال، والتي كن البعض يفتقدها قبل تطبيق الرقمنة، وهذا ما زاد أيضا في كفاءة الإدارة المحلية نتيجة الزيادة في كفاءة الموظفين.
- تطوير الإدارة المحلية بشكل عام والبلدية محل الدراسة بشكل خاص، الأمر الذي مكنها من تحسين خدماتها.

الفرع الثاني: الآثار السلبية

للرقمنة آثار موجدة في جميع الإدارات بشكل عام تتمثل فيما يلي:

- **التجسس الالكتروني:**من الطبيعي أنه عندما تعتمد إحدى الدول على نظام الإدارة الرقمية فإنها ستحول أرشيفها إلى أرشيف إلكتروني، وهو ما يعرضه إلى مخاطر كبيرة تكمن التجسس على هذه الوثائق وكشفها ونقلها وإتلافها، ومصدر الخطورة هنا لا يأتي من تطبيق الإدارة الرقمية، وإنما يكمن في عدم تحصين الجانب الأمني للإدارة الرقمية.
- **التبعية إلى الخارج:** الاعتماد على تقنيات أجنبية للحفاظ على أمن معلوماتنا وتطبيقاتها يضعنا تحت سيطرة الدول الغربية صديقة أو عدو قد تتجسس لأهداف عسكرية أو سياسية وتتعداها إلى القطاع التجاري.
- **شلل الإدارة:** إن التطبيق غير السوي والدقيق لمفهوم و استراتيجية الإدارة الالكترونية دون اعتماد التسلسل والتدرج في الانتقال يؤدي إلى شلل في وظائف الإدارة.
- **التكلفة الباهضة لبناء مثل هذه المشاريع:** لأنها تحتاج إلى بنية تحتية قوية في مختلف القطاعات، خاصة قطاعات الاتصال والتكنولوجي.

- البطالة: إن الاعتماد على الأجهزة الالكترونية في القيام بمختلف النشطات يؤدي إلى التقليل من الاعتماد على النصر البشري.[1]

المطلب الثالث: تحليل استبيان حول نتائج تطبيق الرقمنة في بلدية حمام الضلعة

رغبة منا لإيجاد إجابة لإشكالية هذه الدراسة، قمنا بإعداد استبيان موجه لعينة من الموظفين في المصلحة البيومترية في بلدية حمام الضلعة، وقد تم استهداف مكتب استخراج بطاقة التعريف البيومترية باعتبار هذه الأخيرةوثيقة هوية شخصية، ولمعرفة آراء الموظفين (عينة الدراسة) حول نتائج تطبيق الرقمنة في البلدية، وهل ساهمت الرقمنة في تطوير الإدارة المحلية أم لا؟ من خلال أسئلة الاستبيان.

وكذا استبيان موجه لعينة من المواطنين، يستهدف تسليط الضوء عن مدى رضاهم عن الخدمات المقدمة لهم (بطاقة التعريف البيومترية) بعد تطبيق الرقمنة.

أولا: تحليل الاستبيان الموجه لموظفي المصلحة البيومترية

يتمثل مجتمع الدراسة الموظفين في مصلحة البيومتري والمتمثل عددهم 10 موظفين مخصصين لإعداد بطاقة التعريف البيومترية

جدول رقم 1: حول جنس الموظفين

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	04	%40
أنثى	06	%60
المجموع	10	%100

من خلال الجدول تبين أعلاه تبين أن نسبة الموظفين الذكور في المصلحة مثلت 40% بعداد 4 موظفين فقط، أما نسبة الموظفات الإناث مثلت 6% بعدد 6 موظفات.

[1]-بن مهنية سارة، بومجرية حفصية، **رقمنة الحالة المدنية في الجزائر** (مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة العربي التبسي بتبسة 2023/2022) ص 84،83.

الجدول رقم 2: جدول يوضح المستوى التعليمي للموظفين

المستوى الدراسي	العدد	النسبة المئوية
الثانوي	3	%3
جامعي	7	%7
دراسات ما بعد التدرج	0	%0
المجموع	10	%100

نستنتج من خلال الجدول الثاني المبين أعلاه أن فئة المستوى الجامعي هي أكبر نسبة للمستوى التعليمي للموظفين والمقدرة بـ: 7%، تليها نسبة التعليم الثانوي المقدرة بـ: 3%، وهذا ما يعكس المستوى التعليمي الجيد لمعظم موظفي البلدية.

الجدول رقم 3: يمثل آراء الموظفين حول العمل بهذه المصلحة

هل تعتبر عدد الموظفين في مصلحة البيومتري كاف لأداء كالمهام؟		
الخيارات	العدد	النسبة المئوية %
نعم	8	%80
لا	2	%20
المجموع	10	% 100

بعد دراسة النتائج المتحصل عليها من فئة الموظفين، نستنتج أن 80% من الموظفين كانت إجاباتهم بنعم، إذ أن عدد الموظفين المخصصين في مصلحة البيومتري كاف لإتمام المهام في الوقت اللازم، في حين 20% من الموظفين يرون أن الهدد غير كافي، ويجب الاستعانة بعدد أكبر من الموظفين.

الجدول رقم 4: حول العمل قبل وبعد الرقمنة

هل تتلقون شكاوى من المواطنين أثناء علكم في المصلحة البيومترية؟		
الاقتراحات	**العدد**	**النسبة المئوية**
نعم	06	%60
لا	04	%40
المجموع	10	%100

تمثل نسبة الموظفين الذين أجابوا بأنهم يتلقون شكاوى من طرف المواطنين أثناء عملهم بالمصلحة الالكترونية 60%، وباقي النسبة أجابوا بعدم تلقي شكاوى.

عدد الإجابات بنعم	نوع الشكوى	العدد
01	تأخر إنجاز البطاقة البيومترية	03
02	أخطاء على مستوى الشباك الموحد	02
03	طلب شهادة الجنسية في الملف	01

الجدول رقم 5:يمثل توزيع إجابات عينة الدراسة على السؤال المتعلق ببرامج التدريب في مجال الإدارة الالكترونية.

هل تحصل جميع من مصلحة البيومتري على برنامج تكويني؟		
الاقتراحات	**العدد**	**النسبة المئوية %**
نعم	**7**	**%70**
لا	**3**	**%30**
المجموع	**10**	**% 100**

تبين من خلال الجدول أن نسبة الموظفين الذين تلقوا تكوينا مثلت 70% من عينة الدراسة، ما يدل على أن تكوين الموظفين موجود لكن لا يمس كل موظفي المصلحة.

الجدول رقم 6: جدول يمثل توزيع إجابات عينة الدراسة على السؤال المتعلق بالبطاقة الأسهل من الناحية العملية والتقنية ودقة البيانات.

في نظرك من هي الأسهل في الناحية العملية والتقنية؟		
الخيارات	**العدد**	**النسب المئوية%**
البطاقة التقليدية	**5**	**%50**
البطاقة البيومترية	**5**	**%50**
المجموع	**10**	**% 100**

من خلال الجدول نرى بأن 50%من الموظفين يرون أن العمل بالبطاقة التقليدية أسهل من الناحية العملية والتقنية، في حين يرى 50% من الموظفين يرون بأن العمل بالبطاقة البيومترية أسهل.

الجدول رقم 7: جدول يمثل توزيع إجابات عينة الدراسة على السؤال المتعلق بالبطاقة الأكثر دقة في صحة البيانات والأقل خطأ

في نظرك من البطاقة الأكثر دقة في بياناتها والأقل خطأ؟		
الخيارات	العدد	النسب المئوية%
البطاقة التقليدية	0	%0
البطاقة البيومترية	10	%100
المجموع	10	% 100

من خلال الجدول يتبين لنا أن 100% من الموظفين (كل عينة الدراسة) أجابوا بأن بطاقة التعريف البيومترية هي البطاقة الأكثر دقة في بياناتها، والأقل خطأ.

الجدول رقم 8: جدول يمثل إجابات عينة الدراسة حول بعض التطلعات والإجراءات التي يراها مناسبة لإصلاح المصلحة مستقبلا .

أذكر بعض التطلعات والإجراءات التي تراها مناسبة لإصلاح المصلحة مستقبلا؟		
تكوين العمال	5	%50
توفير الأجهزة اللازمة	3	%30
توسيع المكاتب	1	%10
تخصيص مكتب للأرشيف	1	%10
المجموع	10	% 100

ثانيا: تحليل الاستبيان الموجه لموظفي مكتب الحالة المدنية

جدول رقم 1 : حول جنس الموظفين

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	10	%62.5
أنثى	06	%37.5
المجموع	16	%100

من خلال قراءة بيانات الجدول يتضح لما أن أكبر نسبة من موظفي مكتب الحالة المدنية هو ذكور بنسبة 62%.

الجدول رقم 2: جدول يوضح المستوى التعليمي للموظفين

المستوى الدراسي	عدد الموظفين	النسبة المئوية
ثانوي	5	%31.25
جامعي	11	%68.75
المجموع	16	%100

من خلال نتائج الاستبيان يتبين لنا بأن نسبة 68.75% لديها مستوى التعليم الجامعي وهذا وما يبين المستوى العلمي الجيد لغالبية موظفي المصلحة، في حين تمثل نسبة 31.25 % الموظفين الذين يملكون المستوى الثانوي فقط.

الجدول رقم 3: حول صعوبة العمل بمصلحة الحالة المدنية بعد الرقمنة

هل كان العمل في شباك الحالة المدنية قبل الرقمنة صعبا أم سهلا؟		
الاقتراحات	**عدد الموظفين**	**النسبة المئوية**
صعب	16	%100
سهل	00	%0
المجموع	16	%100

في هذا الجدول نرى أن 100% من الموظفين أجابوا بأن الهمل كان صعبا قبل تطبيق الرقمنة في سبك الحالة المدنية، ما نستنتج معه أن الرقمنة ساهمت في تسهيل العمل على الموظفين.

الجدول رقم 4: حول وتيرة تطبيق الرقمنة

هل تطبيق الرقمنة في بلديتكم كان بشكل تدريجي أم دفعة واحدة؟		
الاقتراحات	**عدد الموظفين**	**النسبة المئوية**
تدريجيا	16	%100
دفعة واحدة	00	%0
المجموع	16	%100

من خلال نتائج هذا الجدول نجد أن 100 % من الموظفين أجابوا بأن عملية الرقمنة في البلدية تمت بشكل تدريجي.

الجدول رقم 05: دور الرقمنة في التخفيف من ضغط العمل

هل خففت الرقمنة من حجم العمل وضغطه؟		
الاقتراحات	**عدد الموظفين**	**النسبة المئوية**
نعم	16	%100
لا	0	%0
المجموع	16	%100

من قراءة نتائج الجدول السابع نجد أن 100 % من الموظفين قد أجابوا بنعم، بمعنى أن كل الموظفين يرون بأن الرقمنة قد خففت من حجم العمل وضغطه.

الجدول رقم 06: حول تأقلم الموظفين بعد تطبيق الرقمنة

هل خلق التحول الرقمي في مصلحة الحالة المدنية صعوبة في التأقلم؟		
الاقتراحات	**عدد الموظفين**	**النسبة المئوية**
نعم	1	%6.25
لا	15	%93.75
المجموع	16	%100

من خلال الإجابات المسجلة في هذا الجدول يتضح لنا أن التحول الرقمي لم يخلق صعوبة في التأقلم لدى الموظفين، والدليل على ذلك نسبة 93.75% التي مثلت الإجابات بـ: لا.

ثالثا: تحليل الاستبيان الموجه للمواطنين

الجدول رقم 01: يتمحور حول جنس المبحوثين

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	24	%80
أنثى	6	%20
المجموع	30	%100

مثلت نسبة 80% جنس الذكور، بينما مثلت نسبة 20% جنس الإناث.

الجدول02: يمثل المستوى التعليمي لعينة الدراسة

المستوى التعليمي	عدد الموظفين	النسبة المئوية
متوسط	3	%10
ثانوي	9	%30
جامعي	12	% 40
بدون مستوى	6	% 20
المجموع	30	%100

من خلال الجدول كانت النتائج كالآتي:

مثلت فئة المستوى الجامعي أكبر عدد من المبحوثين بنسبة 40 %، تليها فئة التعليم الثانوي بنسبة 30%، وبعدها فئة عديمي المستوى بنسبة 20%، لتأتي في الأخير فئة المستوى المتوسط بنسبة 10%.

الجدول رقم 03: يتناول توزيع أراء عينة الدراسة نوعية الخدمات المقدمة بعد تطبيق الرقمنة

كيف تقيم نوعية الخدمات بعد تطبيق الرقمنة في بلدية حمام الضلعة؟		
الاقتراحات	**عدد الموظفين**	**النسبة المئوية**
جيدة	06	%20
باقية على حالها	03	%10
في تحسن مستمر	21	%70
سيئة	00	%0
الجموع	30	%100

حسب النتائج المسجلة في الجدول نرى أن نسبة 70% من المواطنين أجابوا بأن نوعية الخدمات التي تقدمها البلدية في تحسن مستمر وهذا بعد تطبيق الرقمنة، ونرى أن 20% أجابوا بالمستوى الجيد للخدمات المقدمة، في حين أن نسبة 10 % من الموظفين أجابوا بأن نوعية الخدمة باقية على حالها.

الجدول رقم 04: حول سرعة سير الطابور بعد تطبيق الرقمنة

هل وتيرة السير في الطابور بعد تطبيق الرقمنة صارت أسرع أم أبطأ أم لا زالت على حالها؟		
الاقتراحات	**عدد الموظفين**	**النسبة المئوية**
سريعة	21	%70
بطيئة	3	%10
باقية على حالها	6	%20
الجموع	30	%100

بناء على الجدول نرى أن 70 % من المواطنين أجابوا بأن وتيرة السير في الطابور أصبحت أسرع مما كانت عليه فبل الرقمنة، في حين نرى أن 20% أجابوا بان الوتيرة بقيت على حالها أي لم يتغير شيء، أما 10 % أجابوا بان وتيرة سير الطابور بعد مجيء الرقمنة أصبحت بطيئة.

الجدول رقم 05: حول الأخطاء الواردة في الوثائق المتخرجة بواسطة الرقمنة.

هل نقصت نسبة الأخطاء المسجلة في الوثائق المستخرجة عن طريق الرقمنة أم زادت أم لازالت على حالها؟		
الاقتراحات	**عدد المواطنين**	**النسبة المئوية**
نقصت	27	%90
زادت	00	%00
لا تزال على حالها	3	%10

من خلال نتائج الجدول يتبين لنا أن نسبة 90% من المواطنين عينة الدراسة يرون بأن نسبة الأخطاء في الوثائق المستخرجة عن الرقمنة قد نقصت مقارنة بالوثائق المستخرجة بالطريقة التقليدية، في حين نسبة 10 % ترى أن نسبة الخطاء لازالت على حالها.

الجدول رقم6: جدول يوزع إجابات حول وجود مشاكل في استخراج وثائق الحالة المدنية

هل واجهتك مشاكل في استخراج وثائق الحالة المدنية؟		
اقتراحات	**عدد الإجابات**	**النسبة المئوية**
نعم	3	%10
لا	27	%90
المجموع	30	%100

نلاحظ أن نسبة 90 % من العينة أجابوا بـ: لا، بمعنى لم تواجههم مشاكل في استخراجهم لوثائق الحالة المدنية، في أجابت نسبة 10 % من العينة بأنهم واجهوا مشاكل في استخراجهم لذات الوثائق، والمشاكل المعنية هنا حول استخراج شهادة الميلاد رقم 14 الخاصة بالأحكام الجماعية، حيث يجب التنقل إلى بلدية الميلاد لاستخراجها.

الجدول رقم 7: حول مساهمة الرقمنة في تقريب الإدارة من المواطن

هل ساهمت الرقمنة في تقريب الإدارة من المواطن؟		
الاقتراحات	**عدد الإجابات**	**النسبة المئوية**
نعم	18	%60
لا	12	%40
المجموع	30	%100

نجد هنا 60% من العينة أجابوا بأن الرقمنة ساهمت في تقريب الإدارة من المواطن، في 40 % من العينة أجابوا بأن الرقمنة لم تقرب الإدارة من المواطن.

عملية التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الرقمية، من خلال تجسيد الحكومة الرقمية في الجزائر في الكثير من الإدارات وخاصة الإدارة المحلية، مثل ولا يزال يمثل تحدي حقيقي أمام الحكومات القائمة نجم عن تطبيقه ايجابيات كثيرة، حيث يلزم التعامل معها عن طريق تفعيلها.

ومن خلال الاستبيان نرى الإدارة المحلية سعت بجميع الإمكانيات لأجل إنجاح تطبيق هذه التكنولوجيا،وهذا كان له الأثر الكبير في الإسراع بالتعامل مع نظام الوثائق المستخرجة بالرقمنة ونجد منها بطاقة التعريف البيومترية، جواز السفر البيومتري، وثائق الحالة المدنية ...إلخ، مما رجع بالفائدة على المواطن والموظف والحكومة.

الخاتمة

الخاتمة

تعتبر الإدارة الرقمية من بين الأساليب الحديثة التي أحدثت دون شك ثورة في مجال الإدارة العمومية وبشكل عام والإدارة المحلية بشكل خاص، نظرا لما توفره من مرونة في مواكبة التطور التكنولوجيا الحاصل في دول العالم على غرارها الجزائر، وذلك لتطوير هذه الإدارات وما ينتج عنه من تحسين في نوعية الخدمات التي تقدمها هذه الأخيرة للمواطنين.

هذه التقنية (الرقمنة) فرضت نفسها وصارت ضرورة ملحة تفرضها متطلبات الواقع ومصالح المواطن خاصة في مجال الإدارة المحلية.

والمتتبع لتطبيق هذا الأسلوب (الرقمنة) في الإدارة المحلية يجد أن هذه الأخيرة قد قطعت أشواطا كبيرا في ذلك، ولا تزال مستمرة في ذلك للرقي بمستوى الإدارة وتطويرها وما ينتج عنه من رقي الخدمات التي تقدمها للمواطن، وكذا اللحاق بركب الدول المتطورة.

من خلال البحث حول تطبيق الرقمنة في الإدارة المحلية بشكل عام وبلدية حمام الضلعة بشكل خاص، يجد أن الرقمنة قد ساهمت إلى حد ومدى كبيرين في تطوير الإدارة المحلية من خلال تقديم أحسن الخدمات للمواطن، وكذا سهولة تبادل المعلومات وتداولها بين المؤسسات بشكل عام والإدارات المحلية بشكل خاص، بالإضافة إلى مساهمة الرقمنة في تسهيل جمع البيانات وتخزينها لتصل إلى الإلمام ببيانات كل المواطنين.

ما يبدو أيضا أن الرقمنة كمشروع في الإدارة المحلية قد نجح إلى حد ما في تحقيق الأهداف المرجوة منه، من خلال سهولة استخراج مختلف الوثائق (وثائق الحالة المدنية، بطاقة التعريف البيومترية، جواز السفر البيومتري، رخصة السياقة ...إلخ.

ساهمت الرقمنة أيضا في تعزيز العلاقة بين الإدارة والموطن، وكذا تقريب الإدارة للمواطن.

إنّ القول بنجاح مشروع الرقمنة ومساهمته إلى حد بعيد في تطوير الإدارة المحلية لا يعني عدم وجود صعوبات وعوائق من بينها ما يلي:

- التذبذب في شبكة الأنترنت، مما يعيق من سرعة استخراج بعض الوثائق.

- لا يزال العنصر البشري في هذا المشروع يحتاج إلى التكوين أكثر للتمكن من تسيير وتطبيق هذا المشروع بشكل أنجع وأكثر فعالية.
- وجوب توفير أحسن الأجهزة وأحدثها لضمان تقديم خدمات هدا المشروع بشكل أفضل وأسرع.
- غياب ربط الإدارة المحلية بمختلف المؤسسات العمومية لتسهيل تبادل المعلومات والخبرات.
- عدم ربط الفروع والملحقات الإدارية بشبكة الأنترنت، حيث لا تزال بعض الوثائق تستخرج فقط من مقر البلدية.

التوصيات:

- تطوير أنظمة تكنولوجيا المعلومات في ميدان المعالجة باستخدام أحدث التقنيات التكنولوجية.
- تعميق الوعي بمفهوم التكنولوجيا في الإدارة المحلية بشكل خاص والإدارة العمومية بشكل عام وأهميتها من خلال تنظيم أيام دراسية بالجامعات وندوات بالمراكز الثقافية لكل بلدية.
- تكثيف حملات التوعية بأهمية التكنولوجيا الحديثة، وما تقدمه من فوائد للأفراد والمؤسسات وإشراك المجتمع المدني والخاص في هذا المجال.
- الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره الأداة التي تسهم في تنفيذ برنامج الحكومة الرقمية عن طريق برامج التكوين المكثف والتدريب والتوعية للموظفين والقيادات الإدارية، لان مشروع الحكومة الرقمية موجه له بالأساس، وأن نجاح المشروح مرتبط بوعيه وتفاعله معه.
- ينبغي الاهتمام بإعداد دورات تدريبية للموارد البشرية في مجال الإدارة الرقمية، وذلك تماشيا مع الاستخدامات التكنولوجية الحديثة.

- ضرورة تصميم رؤية استراتيجية في تطبيق الإدارة الرقمية بالمرافق العامة، وتوفير البنية التحتية للاتصالات وتطويرها.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أ- القوانين:

- قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق لـ : 22 يونيو سنة 2011، المتعلق بالبلدية.

ب- الكتـــــب

01- أحمد رشيد، **مقدمة في الإدارة المحلية**، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتابة، مصر 1985.

02- أيمن عودة، **الإدارة المحلية**، عمان: دار وائل للنشر، الأردن، 2010.

03- باديس بن حدة، **الاتجاهات الحديثة لتطوير الإدارة المحلية في الوطن العربي دراسة مقارنة**، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2016، ص 104.

04- بعلي محمد الصغير، **قانون الإدارة المحلية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

05- بوضياف عمار، **التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق**، جسور للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر: 2010.

06- جعفر أنس قاسم، **أسس التنظيم الإداري و الإدارة المحلية في الجزائر**، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.

07- زغدود علي، **الإدارة المركزية في الجمهورية الجزائرية**، ط2، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984.

08- حسين مصطفى، **الإدارة المحلية المقارنة**، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1982.

09- كامل بربر، **الإدارة عملية وتنظيم**، المنظمة الجامعية للدراسات، بيروت، 1996.

10- محمد سمير أحمد، **الإدارة الإلكترونية**، ط1 دار المسيرة، عمان الأردن، 2009.

11- محمد فتح الله الخطيب، صبحي محرم، **الاتجاهات المعاصرة في نظام الحكم المحلي**، دار النهضة العربية، القاهرة.

12- محمد وليد العباوي، **الإدارة المحلية وعلاقتها بالسلطة المركزية**، عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع: 1998.

13- محمد على الخلايلة، **الإدارة المحلية: الإدارة المحلية وكل من تطبيقاتها في كل من الأردن وبريطانيا وفرنسا ومصر**، ط1، عمان، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2009.

14- ناجي عبد النور، **الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة**، عنابة، مديرية النشر لجامعة عنابة.

15- نبيل عبد الرحمان المعثم **المكتبة الرقمية في المملكة السعودية**، الرياض، 2010.

16- سامي حسن ونجم عبد الله، **الإدارة المحلية وتطبيقاتها والرقابة عليها**، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2014.

17- – عبد الرزاق الشيخلي، **الإدارة المحلية: دراسة مقارنة**، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع:2001.

18- عوابدي عمار، **دروس في القانون الإداري الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1974.

ت- الرسـائـل

01- الوافي أسماء ، سحلي عبير، **الرقمنة وأثرها في تطوير الخدمة المكتبية: دراسة وجهة نظر العاملين بالمكتبة المركزية لجامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي**، مذكرة

لنيل شهادة الماستر ، قسم علم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، تبسة، 2023/2022.

02- آفالو وفاء ، شرفي أمينة، **دور الحوكمة في تحسين الإدارة المحلية الجزائرية**،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945 بقالمة، 2013.

03- بو عبد الله علي، **دور الإدارة الالكترونية في تفعيل خدمات الإدارة المحلية: دراسة بلدية الشفة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد الصديق بن يحي بجيجل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، 2017-2018.

04- بن دادي هشام ، عبد القادر معمر سعيدات، **رقمنة الخدمة العمومية ومبدأ قابلية المرفق العمومي للتكيف**، مذكرة تخرج لنسيل شهادة الماستر في الحقوق، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، 2022/2021.

05- بن لوصيف سميحة ، سباعي مفيدة، **معوقات الرقمنة في الجماعات المحلية وعلاقتها بجودة الخدمة العمومية :دراسة حالة بلدية زغاية**، مذكرة مكنلة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصواف بميلة، 2021/2020.

06- بن مهنية سارة، بومجرية حفصية، **رقمنة الحالة المدنية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة العربي التبسي بتبسة، 2023/2022.

07- هامل طارق، **رقمنة الإدارة المحلية: بدية برج بن عزوز أنموذجا**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018/2017.

08- ورشاني شهيناز، **الحكم الراشد ومتطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2015/2014.

09- يوسف مفيدة ،**الاستقلالية المالية للجماعات المحلية في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد خيضر ببسكرة: 2012/2011.

10- – لوعيل رفيق، **أثر اللامركزية على الاستثمار المحلي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق جامعة ورقلة.

11- لحرش سفيان، أحمد خالد طالب، **رقمنة الإدارة المحلية ودورها في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة غرداية، 2019/2018.

12- لعباني عزيز، **واقع الإدارة المحلية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة عبد الحميد لن باديس بمستغانم ، 2018/2017.

13- عاشوري سكينة، **الاتجاهات المعاصرة لنظم الإدارة المحلية** ، ومذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون إداري، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2014/2013.

14- عكوشي عبد القادر، **التنظيم في مؤسسات الإدارة المحلية: دراسة ميدانية ببلدية العفرون**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم علم اجتماع، 2005/20014.

15- عكنوش نبيل المالك، **المكتبة الرقمية بالجامعة الجزائرية تصميمها وإنشاؤها**، مكتبة الأمير عبد القادر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم المكتبات جامعة قسنطينة، 2010.

16- عوشار خديجة، **واقع الرقمنة في المؤسسات التعليمية: دراسة ميدانية بثانوية تسرات تسغات بولاية غليزان**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم اجتماع الاتصال، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر: 2020/2019.

17- صادقي فوزية، **دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر: دراسة تحليلية للجماعات المحلية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، جامعة قسنطينة 3، كلية علوم الإعلام والاتصال والسمعي البصري، قسم الاتصال والعلاقات العامة، 2021.

18- سعودي سعيدة، ذات نور الهدى، "**الاتجاهات الحديثة لتطوير الإدارة المحلية**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة جيجل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017.

19- رزاق جيهان، **الرقمنة وانعكاساتها على الإدارة المحلية**، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر في الإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم ، الجزائر ، 2023.

20- شويح بن عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية**: دراسة حالة البلدية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2010-2011.

ث- المقالات:

01- أحمد الكبيسي، **تطور النظم الآلية في المكتبات من الحوسبة إلى الرقمنة الافتراضية**، مجلة العربية 300، العدد 29، 2008

02- أحمد فرج أحمد، **الرقمنة داخل المؤسسات المعلومات أم خارجها**، المملكة المتحدة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد 4، 2009.

03- الصالح ساكري، مصطفى عوفي، **تنظيم الإدارة المحلية في الجزائر، المفهوم والنشأة**، مجلة الأحياء، العدد 10.

04- بسمة عولمي، **تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4.

05- محمد محمود الطعامنة، **نظم الإدارة المحلية: المفهوم والفلسفة والأهداف**، القاهرة: الملتقى العربي الأول-نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.

06- ناجي عبد النور، **دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة: تجربة البلديات الجزائرية** ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الأول، جامعة عنابة، جانفي 2009.

07- ناجي عبد النور ، "**إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر واقع والاتجاهات المستقبلية**" ورقة مقدمة في الملتقى الوطني"مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات -حالة الجزائر-" مداخلة منشورة بتاريخ 28-12-2011 على الساعة 15:13 منتديات العلوم السياسية والعلاقات الدولية على الموقع الالكتروني : - Fill //C [1] Users/ Master/DesKtop

08- عبد الرزاق الشيخلي، **اتجاهات مقارنة في تنظيم الإدارة المحلية دراسة تحليلية**، جامعة بغداد، العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 52، 2008.

الملاحق

الملاحق

استمارة استبيان رقم :01

المحور الأول : البيانات الشخصية لموظفي المصلحة البيومترية

1-الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2-المستوى الدراسي:

ابتدائي ☐ متوسط أو تكوين مهني ☐

ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات ما بعد التدرج ☐

المحور الثاني: رأي موظفي المصلحة البيومترية حول طبيعة العمل

1- كيف ترى العمل في المصلحة البيومترية؟

سهل ☐ صعب ☐

2- هل أنت مرتاح في العمل في المصلحة البيومترية ؟

نعم ☐ لا ☐

3- هل تعتبر عدد الموظفين في المصلحة البيومترية كاف لأداء المهام ؟

نعم ☐ لا ☐

4-هل تحصلت على تكوين للعمل في المصلحة البيومترية؟

نعم ☐ لا ☐

5-هل تتلقون شكاوي من طرف المواطنين في عملكم في المصلحة البيومترية؟

نعم ☐ لا ☐

*إذا كانت الإجابة بنعم أذكر ماهي ؟

.....

.....

استمارة استبيان رقم :02

المحور الأول: البيانات الشخصية لموظفي الحالة المدنية

1-الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2-المستوى الدراسي:

ابتدائي ☐ متوسط أو تكوين مهني ☐

ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات ما بعد التدرج ☐

المحور الثاني: أراء موظفي الحالة المدنية من خلال عملهم في شباك الحالة المدنية

1- العمل في شباك الحالة المدنية قبل دخول الرقمنة كان صعبا جدا ومتعبا ؟

نعم ☐ لا ☐

2- الرقمنة في الحالة المدنية كان بشكل تدريجي؟

نعم ☐ لا ☐

3- هل أنت مرتاح في العمل في شباك الحالة المدنية؟

نعم ☐ لا ☐

4- هل ساعدت رقمنة الحالة المدنية في تخفيف الضغط على الموظف؟

نعم ☐ لا ☐

5- التحول الرقمي في شباك الحالة المدنية خلق صعوبة لدى الموظفين في التأقلم مع طبيعة العمل ؟

نعم ☐ لا ☐

استمارة استبيان رقم :03

المحور الأول : البيانات الشخصية للمواطنين

1-الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2-المستوى الدراسي:

ابتدائي ☐ متوسط أو تكوين مهني ☐

ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات ما بعد التدرج ☐

المحور الثاني: أراء بعض المواطنين حول الرقمنة في بلدية حمام الضلعة

1-كيف تقييم نوعية الخدمة العمومية في بلدية حمام الضلعة في ضل التحول الجديد ؟

جيدة ☐ باقية على حالها ☐ في تحسن مستمر ☐

في حالة سيئة ☐

2-هل أنت راض على مستوى الرقمنة التي وصلت إليها بلدية حمام الضلعة ؟

نعم ☐ لا ☐

*إذا كانت إجابتك لا ما سبب ذلك ؟

.....

3-هل واجهتك مشاكل أثناء استخراج وثائق الحالة المدنية ؟

نعم ☐ لا ☐

*إذا كانت إجابتك نعم أذكرها ؟

.....

.....

4-هل ساهمت الرقمنة في بلدية حمام الضلعة في تقريب الإدارة من المواطن ؟

نعم ☐ لا ☐

5-مع التحول الرقمي الجديد في الإدارة أيهما تراه الأحسن ؟

الإدارة القديمة☐ الإدارة الرقمية الجديدة☐

6-هل فعلا الرقمنة الجديدة في بلدية حمام الضلعة ساعدتك على إستخراج وثائقك بشكل سريع ودون أخطاء ؟

نعم☐ لا☐

الفهرس

الفهرس

شكر وعرفان
إهـــــــداء
مقدمة: 1

الفصل الأول
الإطار النظري والمفاهيمي لكل من الرقمنة والإدارة المحلية

المبحث الأول: مفهوم الرقمنة 8
المطلب الأول: تعريف الرقمنة وخصائصها 8
الفرع الأول: تعريف الرقمنة 8
تعريف الرقمنة لغة: 8
تعريف الرقمنة اصطلاحا 8
الفرع الثاني: خصائص الرقمنة 9
المطلب الثاني: نشأة وتطور الرقمنة 10
المطلب الثالث: أهميتها الرقمنة وأهدافها 12
الفرع الأول: أهمية الرقمنة 12
الفرع الثاني: أهداف الرقمنة 13
المطلب الرابع: أسباب تبني الرقمنة وأساليبها 16
الفرع الأول: أسباب تبني الرقمنة 16
الفرع الثاني: أساليب الرقمنة 17
المطلب الخامس: متطلبات الرقمنة والمعدات المستخدمة فيها 18
الفرع الأول: متطلبات الرقمنة 19
المبحث الثاني: مفهوم الإدارة المحلية 22
المطلب الأول: تعريف الإدارة المحلية وتمييزها عن بعض المفاهيم المرتبطة بها 22
الفرع الأول: تعريف الإدارة المحلية 22
الفرع الثاني: التمييز بين الإدارة المحلية وبعض المفاهيم المرتبطة بها 25

الفهرس

التمييز بين الإدارة المحلية وعدم التركيز الإداري: 26

التمييز بين الإدارة المحلية واللامركزية الإدارية:..... 27

المطلب الثاني: نشأة وتطور الإدارة المحلية في الجزائر وأسباب الاعتماد عليها 28

الفرع الأول: نشأة وتطور الإدارة المحلية في الجزائر 28

الفرع الثاني: أسباب الاعتماد على نظام الإدارة المحلية 32

المطلب الثالث: أهمية الإدارة المحلية ومستوياتها 34

الفرع الأول:أهمية الإدارة المحلية..... 34

الأهمية السياسية: 34

-الأهمية الإدارية: 35

الأهمية الاقتصادية:..... 36

الأهمية الاجتماعية: 36

الفرع الثاني: مستويات الإدارة المحلية 37

01-البلديـة..... 37

أ-المجلس الشعبي البلدي: 38

ب-رئيس المجلس الشعبي البلدي..... 40

02-الولايـة: 42

أ-الوالي: 43

ب-المجلس الشعبي الولائي: 43

المطلب الرابع: وظائف ومقومات الإدارة المحلية..... 44

الفرع الأول: وظائف الإدارة المحلية..... 44

الفرع الثاني: مقومات الإدارة المحلية 46

المطلب الخامس: أهداف الإدارة المحلية 48

الفرع الأول: الأهداف السياسية: 48

الفرع الثاني: الأهداف الإداريـة..... 49

الفرع الثالث:الأهداف الاجتماعية والثقافية..... 50

الفرع الرابع: الأهداف البيئية 50

الفصل الثاني

واقع الرقمنة في بلدية حمام الضلعة

المبحث الأول: تقديم عام بلدية حمام الضلعة..... 51

المطلب الأول: تقديم بلدية حمام الضلعة 51

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي 52

المبحث الثاني: تطبيقات الرقمنة في بلدية حمام الضلعة 57

المطلب الأول: البنية التحتية للرقمنة في بلدية حمام الضلعة..... 57

الفرع الأول: مصلحة الحالة المدنية 57

الفرع الثاني: مكتب ترقيم المركبات 60

الفرع الثالث: المصلحة البيومترية: 60

المطلب الثاني: آثار تطبيق الرقمنة في الإدارة المحلية (بلدية حمام الضلعة)..... 65

الفرع الأول: الآثار الإيجابية 66

الفرع الثاني: الآثار السلبية 67

المطلب الثالث: تحليل استبيان حول نتائج تطبيق الرقمنة في بلدية حمام الضلعة..... 68

أولا: تحليل الاستبيان الموجه لموظفي المصلحة البيومترية..... 68

ثانيا: تحليل الاستبيان الموجه لموظفي مكتب الحالة المدنية 72

ثالثا: تحليل الاستبيان الموجه للمواطنين 75

الخاتمة..... 79

قائمة المصادر والمراجع 83

الملاحق 90

الفهرس 95

الملخّـــص:

إن الرقمنة هي مرحلة حاسمة في مراحل التحول نحو إدارة رقمية، وهي أوضح تجسيد للتطور التكنولوجي على مستوى الإدارات بشكل عام وعلى الإدارة المحلية بشكل خاص، فلقد فرضت نفسها نتيجة العديد من التداعيات، وهي أكبر دليل على عصرنة الإدارة، وتوجه الجزائر إلى مثل هذا الأسلوب في التسيير ساهم في القضاء على الكثير من التعقيدات والمشاكل التي كانت تواجهها الإدارة في اتصالها مع الموطنين خاصة الإدارة المحلية، كما ساهمت الرقمنة في تطوير الإدارة على المستوى البشري والتنظيمي، ولا تزال الجزائر تمضي قدما أكثر في سبيل تحقيق قفزة نوعية في تسيير إداراتها.

الكلمات المفتاحية: الإدارة –الرقمنة– التحول – التسيير– الإدارة المحلية

Abstract:

Digitization is a crucial stage in the transition towards digital management, representing the clearest embodiment of technological advancement in both general administrative practices and local governance specifically. It has asserted itself as a result of numerous ramifications, serving as the greatest testament to the modernization of administration. Algeria's inclination towards such a method of governance has contributed to eliminating many complexities and issues that administration, particularly local administration, faced in its interaction with citizens. Digitization has also contributed to the development of human and organizational administration. Algeria continues to move forward in achieving a qualitative leap in managing its administrations.

Keywords: Administration - Digitization - Transition – Management- Local Administration